



PROVISIONAL

A/45/PV.40
29 November 1990

ARABIC

المجتمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

المجتمعية العامةمحضر حرفى مؤقت للجلسة الأربعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٣٠

(مالطة)
(قبرص)
(مالطة)

السيد دي ماركو
السيد مفروماتيس
(نائب الرئيس)

السيد دي ماركو (الرئيس)

الرئيس :
شم :
شم :

- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي [٧٩]

(ج) استعراض وتقدير تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينيات لصالح أقل البلدان نموا : تقرير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي لا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعين خلال أسبوع إلى Chief of the Official Records ، United Nations Plaza ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ .

البند ٧٩ من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(ج) استعراض وتقدير تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات صالح أقل البلدان نموا : تقرير الأمين العام (A/45/695)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعلم الأعضاء أن الجمعية العامة قررت ، في جلستها الثلاثين بتاريخ ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ ، أن تجرى مناقشة البند ٧٩ من جدول الاعمال ، البند الفرعي (ج) المعنون "استعراض وتقدير تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات صالح أقل البلدان نموا" ، في الجلسات العامة للجمعية العامة مباشرة نظراً لأهمية المسألة ، على أساس أن تقوم اللجنة الثانية ، حسب الأصول ، باتخاذ الإجراء اللازم بشأن البند الفرعي . وبالتالي تجرى في هذه الجلسة مناقشة البند الفرعي (ج) من البند ٧٩ من جدول الاعمال .

وتقرير الأمين العام بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا عُمِّم في الوثيقة A/45/695 .

اقتصرت على تقدمل قائمة المتكلمين بشأن هذا البند هذا الصباح الساعة ١١٠٠ .
إذا لم يعترض أحد ، سأعتبر أن الجمعية العامة تعتمد ذلكاقتراح .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبناء على ذلك أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة العامة أن يدرجوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن .

المتكلم الأول ممثل بوليفيا .

السيد نابايس موغرو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إذ أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ ، من دواعي ارتياحي أن أرى منصبيكم الهام ، سيدي الرئيس ، وقد تقلدته عضو مؤثر مثلكم من أعضاء المجموعة . لذلك أود أن أعرب عن ارتياحي

(السيد ناباهم موغرو ، بوليفيا)

٥-٣

لكونكم تتراسون هذه الجلسة الهامة للنظر في نتائج مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

ذكر الامين العام في تقريره الاخير (A/45/695) ان إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح اقل البلدان نموا في التسعينات المعتمد في ذلك المؤتمر ، يشكلان معا تعبيرا عن تضمييم المجتمع الدولي على العمل على نحو عاجل وفعال لوقف وعكس اتجاه التردي في الحالة الاجتماعية الاقتصادية في البلدان الاقل نموا وتنشيط نموها وتنميتها على اساس مبدأ المسؤولية المشتركة والتعاون المعرز .

ويجب التذكير بأن إعلان باريس حدد عدة مجالات ذات أولوية في برنامج العمل . وتنفيذ البرنامج في هذه المجالات يتطلب تعزيز جهود البلدان الأقل نمواً بواسطة تدابير الدعم الخارجي . فعلى سبيل المثال ، اعترف الإعلان بأن فرص نجاح السياسات الوطنية ضئيلة في عالم يزداد ترابطاً باطراد دون بيئة خارجية داعمة وتدابير دولية مساندة . وفي هذا السياق شدد البيان على الدور الأساسي للمساعدة الإنمائية الرسمية ، ولاسيما على ضرورة زيادة حجمها بشكل كبير . كذلك ، ذكر البيان مرة أخرى التزام جميع البلدان بتوفير حل دائم لمشكلة مديونية أقل البلدان نمواً ، وبالمساهمة في ادماج هذه البلدان في النظام التجاري الدولي وذلك عن طريق فتح مجال أوسع لوصولها إلى السوق .

وفي الإعلان الصادر عن وزراء الخارجية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أحاطت مجموعة الـ ٧٧ علماً بالنتائج الإيجابية للمؤتمر ، وأعربت أيضاً في الوقت نفسه عن اقتناعها الراسخ بأن المجتمع الدولي سيواصل الاهتمام جدياً بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والوفاء تماماً بالالتزام الذي تعهد به في برنامج العمل الجديد ، لاسيما فيما يتعلق بالمسائل الثلاث الآتية الذكر .

وفيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية ، فإن برنامج العمل يثبت بجلاء الالتزامات التي تعهدت بها مختلف فئات البلدان المانحة ، والتي صفت في مجموعات طبقاً لسياسات المعونة التي تنتهجها وأنشطة هذه البلدان حيال أقل البلدان نمواً . وبموجب هذه الالتزامات : أولاً ، ينبغي للبلدان المانحة التي تقدم الان أكثر من ٢٠٪ في المائة من ناتجها القومي الجمالي كمساعدة إنمائية رسمية أن تستمر في تقديمها بل وأن تعزز جهودها ؛ ثانياً ، ينبغي للبلدان التي توصلت إلى تحقيق هدف ١٥٪ في المائة المحدد في برنامج العمل السابق أن تلزم نفسها ببلغ هدف ٢٠٪ في المائة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ ؛ ثالثاً ، ينبغي للبلدان التي التزمت بهدف ١٥٪ في المائة أن تؤكد من جديد على هذا الهدف وأن تتتعهد مرة أخرى بتحقيقه خلال السنوات الخمس القادمة وتبذل قصارى جهودها للتوجيه ببلغه . ومن نافلة القول أن جميع البلدان قد اتفقت على توفير تلك الموارد بشروط ميسرة .

ووفقا للتقديرات الاولية التي وضعتها امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والتي ذكرت في تقرير الامين العام الذي أشرت اليه سابقا ، فإن تنفيذ تلك الالتزامات من شأنه أن يؤدي الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لاقل البلدان نموا بمعدل يبلغ في المتوسط حوالي نقطة مئوية واحدة أقل مما يلزم لتحقيق شروط الائتمان التي عرضتها امانة الاونكتاد على المؤتمر . ومن ثم فبالرغم من أنه يمكن اعتبار هذه الالتزامات محملة ايجابية ، لا يمكن أن تفي تماما بما تحتاجه اقل البلدان نموا من رؤوس الاموال الخارجية ، وبالتالي لابد من البحث عن وسائل وطرق أخرى لتمكين هذه البلدان من الحصول على تمويل اضافي كيما تحقق نموا اقتصاديا متسارعا .

وفيما يتعلق بالديونية الخارجية لاقل البلدان نموا ، هناك اعتراف في برنامج عمل التسعينيات لاقل البلدان نموا ، بأن أزمة الدين المخيم ما زالت تشكل عقبة أساسية تعرقل الخطط الانمائية لاقل البلدان نموا . وهذا الشبح المخيم لا يسمح بالتكيف مع النمو ويجعل التوغل الى الالتزام السياسي الضروري للإصلاح أمرا أكثر صعوبة . ويشدد البرنامج أيضا على ضرورة تعزيز الجهد المبذولة في سياق الاستراتيجية الدولية للتخفيف من عبء الديون ، ويدعو البرنامج المجتمع الدولي الى اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من عبء الديون وزيادة التمويل الميسر .

وفيما يتعلق بالديون الثنائية الرسمية ، على سبيل المثال ، يبحث الاعلان جميع البلدان المانحة على اتخاذ تدابير شطب الديون الثنائية الميسرة أو ديون المساعدة الانمائية الرسمية أو تقديم إغاثة معادلة كمسألة ذات أولوية . وقدمت توصيات هامة تتصل بالديون الثنائية الرسمية الأخرى غير الميسرة . ووفقا لتقرير الامين العام يبدو أن هذه المنشادات والتوصيات حققت الى الان نتائج هامة .

أود أن أذكر أن حكومة فرنسا ، التي قدمت تعاونها الكامل والقيم لضمان انعقاد هذا المؤتمر الهام في باريس ، قد أعلنت اثناء المؤتمر إلغاء الديون الثنائية الميسرة لاقل البلدان نموا في مناطق أخرى من العالم ، بالإضافة الى تدابير التي سبق اتخاذها لإلغاء ديون اقل البلدان نموا في افريقيا . وبالمثل ،

لابد من الاشارة الى اقتراح هولندا الذي قدم اثناء المؤتمر والداعي الى الشطب الشامل والجماعي والكامل للديون الرسمية الثنائية لاقل البلدان نموا الامد استدانة . ولابد من الإشارة أيضا الى اقتراح المملكة المتحدة في اجتماع وزراء المالية لبلدان المجموعة الاوروبية المعقود في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ – وهو اقتراح بإدخال تحسين كبير في شروط تورنento من خلال تخفيف أولى بنسبة الثلثين للديون الرسمية المتبقية .

ومن الأهمية بمكان التأكيد أيضا على انه ، في التقرير الاخير لممثلي الامين العام للأمم المتحدة في شأن الديون ، والذي استند ، في جملة أمور ، الى مشاورات اجراءها واسع التقرير مع حكومات البلدان المتقدمة النمو ، اقترحت ٤ شكال جديدة لتخفيف ديون البلدان ذات الدخل المنخفض ، بما فيها بالطبع اقل البلدان نموا ، تدعو الى الشطب الكامل لديون المساعدة الانمائية الرسمية الخامسة بـ اقل البلدان نموا فضلا عن تحويل الديون الثنائية غير الميسرة الى قروض طويلة الأجل .

وصفة القول إنه يبدو أن المجتمع الدولي يعي تماما مشكلة الديون الثنائية الرسمية لاقل البلدان نموا واكثر فأكثر التزاما بهذه كل الجهود الضرورية لحلها . وأخيرا ، يتضمن برنامج العمل دعوة المؤسسات متعددة الاطراف ومناديق التنمية ، لاسيما تلك التي تقدم التسهيلات الائتمانية بشروط غير ميسرة ، الى النظر جديا في امكانية اتخاذ تدابير تهدف الى تخفيف عبء الديون المتحققة لها على اقل البلدان نموا ، مع مراعاة الحاجة للمحافظة على هيبة هذه المؤسسات في الاموال المالية الدولية وعلى متنانة مركزها المالي .

وفي الختام ، فالبلدان المانحة ، والمصارف التجارية والمنظمات غير الحكومية مدعوة بشدة الى النظر في مختلف الاليات للتخفيف من عبء الدين التجاري عن كاهل اقل البلدان نموا .

وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه أقل البلدان نموا فيما يتصل بتجارتها الخارجية ، يركز برنامج العمل على الاتفاق على إيلاء اهتمام خاص في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، لاحتياجات أقل البلدان نموا ، والتطبيق المبكر للمادة المتعلقة بالدول الأكثر رعاية ، وإلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز أو تخفيضها الكبير ، وزيادة تحرير التجارة في الانسجة والملابسات بالإضافة إلى تدابير أخرى . وقترح أيضا اتخاذ تدابير محددة تتعلق بزيادة الاستفادة من نظام الأفضليات المعتم وتحسينه . إذ ستسهم كل هذه التدابير مجتمعة في تحسين وصول المنتجات الناشئة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق الدولية . وفي هذا الصدد انصب التأكيد على ضرورة تنويع صادرات أقل البلدان نموا وتعزيز التعاون متعدد الأطراف في ميدان السلع الأساسية . وقد اعترف أخيرا بأهمية التمويل التعويضي بوصفه تدبيرا فصيرا قصير الأجل للمساعدة على استيعاب صدمة التقلبات الشديدة من حائل صادرات أقل البلدان نموا .

إن مجموعة الـ ٧ تود أن تعرب عن قلقها العميق حيال الازمة المتصاعدة التي تؤثر على أقل البلدان نموا ، كما يحدوها الامل في أن تنفذ في أقرب وقت ممكن جميع الأحكام الواردة في برنامج العمل الخاص بالتشريعات لصالح أقل البلدان نموا .

السيد تراكسلر (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إذ أتكلم باسم المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ، أود أولا أن أعرب عن ارتياح حكوماتنا لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نموا الذي انعقد في باريس في أيلول/سبتمبر الماضي . كما أود أن أشكر البلد المضيف وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي اضطلع بوظيفة أمانة المؤتمر .

تعتقد الدول الاشتراكية أن مؤتمر باريس كان حدثا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للتعاون الاقتصادي الدولي .

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تؤكد من جديد التزامها الكامل بالمبادئ الأساسية التي يستند اليه الإعلان المعتمد في باريس لا وهو المشاركة المعززة التي تقوم على أساس سياسات وطنية قابلة للتطبيق ومستوى أعلى من التعاون الدولي يستند

(السيد تراكتسلر ، ايطاليا)

اما ما الى رفعه اي تهميش لاقل البلدان نموا والى مناخ اقتصادي دولي مؤات . وذلك كله بهدف تحقيق نمو اقتصادي سريع لاقل البلدان نموا .

وفضلا عن ذلك ، اود ان اؤكد اننا نرى في الوثائق التي اعتمدت في باريس توافقا وواقعية شاملتين سيisserان بالتأكيد من الجهد الراهن الى تحقيق المبادئ المتفق عليها .

وفيما يتعلق بالجوانب الاساسية للتعاون الانمائي ، اعتمد المؤتمر المعنى باقل البلدان نموا تدابير مثالية من حيث وضوحها وطبعتها طويلة المدى : وهي تتضمن احكاما خاصة بأهمية تنمية الموارد البشرية ، واحترام الحريات الاساسية وحقوق الإنسان ونظام الحكم المرضي والديمقراطية والبيئة وأهمية المساعدة الانمائية الرسمية ومشكلة المديونية . وقد تناولت الوثائق التي اعتمدت في باريس كل هذه المسائل على نحو بلينغ للغاية .

وأود ، تأييدا لمقررات المؤتمر ، ان اؤكد هنا على ان المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ستظل تعتبر التعاون الانمائي مع افقر البلدان امرا ذات اولوية قصوى . ولا يؤثر تعاؤننا المتزايد مع بلدان اوروبا الشرقية بحال من الاحوال على إصرار المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء على تعزيز تعاؤنها مع البلدان النامية وخاصة اقلها نموا .

إن الدول الاشتراكية تدرك تماما العبء الملقي على كاهل هذه البلدان والتدهور الحالي في وضعها الاقتصادي ، خاصة بعد ارتفاع اسعار الطاقة نتيجة لفسخ الكويت . واذا ما استمر هذا الوضع طويلا فإنه يمكن ان يفضي الى زيادة تردي آفاق التنمية لعدد كبير من اقل البلدان نموا .

ويتعين علينا ، لدى محاولة تقييم آفاق تنمية هذه البلدان في التسعينيات ، ان نضع في الاعتبار دائما ان هناك اختلافات جوهيرية بينها وان اوضاعها وامكانياتها ليست موحدة . إن البلدان التي تواجه اخطر المشاكل من بين اقل البلدان نموا هي تلك التي خبرت صراعات محلية وانعدام امن في الثمانينيات . وقد اتبع بعضها سياسات وطنية

غير مناسبة في المجال الاقتصادي ؛ تتضمن اتفاقاً عسكرياً مفاليلاً فيه مما فاقم بقدر كبير من أثر الظروف الخارجية غير المؤاتية .

إن الركود في الانتاج الزراعي والزيادة المفرطة في النمو السكاني وتدحرج الموارد الطبيعية الأساسية تعد العناصر الأساسية للحلقة الاقتصادية السلبية في أقل البلدان نمواً . وهذه الدائرة تعلن عن نفسها بطرق مختلفة وبتفاوتات هامة من بلد لآخر . لكن الرابطة بين هذه العناصر مشتركة في معظمها . ولابد من كسر هذه الحلقة اذا ما كان لأقل البلدان نمواً أن تستأنف نموها . ومن الواقع أن السياسات الوطنية التي يتعين على تلك البلدان انتهاجها تحقيقاً لهذه الغاية ستتطلب دعماً شططاً واسعاً في النطاق من جانب المانحين على كل من المعهد الثنائي والمتحدد الاطراف على حد سواء . ومن الأولويات التي استقررت في برنامج العمل التهوض بسياسة متكاملة للتنمية الريفية بهدف زيادة الانتاج الغذائي ، وتعزيز دخل السكان في الريف ، وتطوير أنشطة القطاع غير الزراعي .

تسلم الدول الاشتراكية بأن العديد من أقل البلدان نمواً قد شرعت خلال الجزء الأخير من الثمانينيات في الاضطلاع باصلاحات سياسية كبيرة بغية اجراء تغييرات هيكلية لاقتصاداتها ، ولخوض أوجه العجز في ميزانياتها وموازنين مدفوعاتها ، ولتكثيف اقتصاداتها وفقاً لظروف السوق ، ولتحضير إسهام القطاع الخاص والمبادرات الخاصة في جهود التنمية الاقتصادية . وتؤيد الدول الاشتراكية هذه الاصلاحات لأنها مقتنة وبنها تشكل الشرط الأساسي المسبق لمعنى اتجاه تدهور النمو المستمر في هذه البلدان على مر السنوات العشرين الأخيرة . إن أقل البلدان نمواً التي تجري هذه الاصلاحات بشكل متزايد تحقق بالفعل معدلات نمو ، وإن كانت لا تزال بالتأكيد متواضعة إلى حد كبير ، فإنها تشكل على الأقل اتجاهها ايجابياً . فقبل الزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة كانت احتمالات النمو بالنسبة لأقل البلدان نمواً للسنوات الخمس القادمة أفضل مما كانت عليه في السنوات الخمس الماضية .

إننا نسلم بأن أحد العوامل الهمامة جداً ، والحيوية في الواقع ، لتحسين آفاق التنمية لهذه البلدان يتمثل في تهيئة بيئة دولية أكثر مؤاتاة . وتقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق هذا الهدف ، بطبيعة الحال ، على عاتق البلدان الصناعية . إن أقل البلدان نموا بحاجة إلى فرص أكبر للوصول إلى الأسواق ، ونظام تجاري أكثر تحرراً . وتخفيف مناسب لعبء الدين ، ومساعدة فعالة في جهودها الوطنية من أجل حماية البيئة . وفي الوقت نفسه ، ستحتاج أقل البلدان نموا إلى مستويات أعلى من الدعم الخارجي ، وخصوصاً في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية ، وذلك لاستكمال جهودها الوطنية .

إن الحكومات التي أتشرف بتمثيلها في هذه المناقشة قد التزمت بتحقيق الأهداف المتفق عليها في باريس . وبالرغم من القيود التي تشغل كاهل الميزانيات الوطنية ، بما في ذلك القيود الناجمة عن الآثار الاقتصادية الكلية لازمة الخليج ، فإن المجموعة الأوروبية ستواصل مع دولها الأعضاء بذل الجهود التي من شأنها أن تمكن المجموعة ككل من أن تتجاوز قبل نهاية العقد الحالي النسبة المستهدفة لتخصيص ١٥٪ في المائة من ناتجها القومي الجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية . وقد وضع التزامنا من حيث تخصيص مثل هذه المساعدة لصالح أقل البلدان نموا في اتفاقية لومي الأخيرة التي انضم إليها ٣٣ بلداً من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤١ بلداً .

وفي هذا الإطار ، تؤكد الدول الأعضاء في المجموعة من جديد التزامها بتحقيق الهدف المقبول الذي حدّته الأمم المتحدة بتخصيص ٧٪ في المائة من الناتج القومي الجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية . وأدت اتفاقية لومي الأخيرة إلى تحقيق زيادة تصل إلى نحو ٣٦ في المائة بالقيمة الحقيقة في المعونات المالية ، وتحسين تنفيذ الوسائل الحالية كنظام "ستابكس" لتشثيث حصائر الصادرات ، وتحديد تدابير لدعم التكيف الهيكلي ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بمعالجة ردود الفعل الاجتماعية لبرامج التكيف بشكل خاص .

(السيد تراكسنر ، ايطاليا)

والمجموعة ملتزمة أيضاً بالتعاون مع أقل البلدان نمواً غير الموقعة على اتفاقية لومي . وستزيد المجموعة من دعمها للجهود الإنمائية فيما يتعلق بهذه البلدان أيضاً .

وتعتمد العديد من أقل البلدان نمواً على حصائل صادراتها لسلعة أو إثنين من السلع الأساسية . وتعتمد الدول الإثنى عشرة معاً على مساعدة أقل البلدان نمواً ، لا في تشبيك حصائل صادراتها من السلع الأساسية فحسب ، بل أيضاً في تطوير تنوع انتاج هذه البلدان وتجهيزه . وتشجع الدول الإثنى عشرة البلدان الأخرى في اعتماد خطط للتعاون تماثل ما تتيحه مرافقنا الخامسة بنظام "ستابكس" . وزدنا من السمة التحريرية لنظام "ستابكس" ووسعنا نطاقه ليشمل أقل البلدان نمواً من غير أطراف اتفاقية لومي .

وأدى اعتماد العديد من أقل البلدان نمواً على تصدير سلع أساسية قليلة إلى تضخيم ما تحدثه الظروف غير المواتية في أسواق السلع الأساسية من آثار سلبية عليها . ولا بد لنا من أن نعترف أنه بالرغم مما تحدثه الوسائل المبتكرة مثل نظام "ستابكس" من آثار ملطفة على التقلبات في حصائل التصدير ، فإن ما تحدثه تحركات الأسعار من آثار على أقل البلدان نمواً كان ملحوظاً . وهذا هو السبب الذي يدعو إلى أن يجري في المستقبل استعراض ذو طابع عمومي أكثر لاليات التمويل التعويضي . إن الاصحاحات الاقتصادية في عدد من البلدان النامية لا تقوى على رد الاتجاه السلبي للأسعار الحقيقة للمواد الأولية على المدى الطويل .

ولقد أعربت المجموعة ودولها الأعضاء بالفعل في اللجنة التحضيرية لمؤتمر باريس عن استعدادها لاستخدام المزيد من شتى أشكال التعاون المتعدد الأطراف ، الذي يمكن أن يزيد من مساعدة الشركاء الضعفاء في الأسواق . وهنا أيضاً تدور في ذهننا اتفاقات الخالية من الشروط الاقتصادية ، والاطراف العاملة ، والأفرقة الدراسية .

وستشارك المجموعة ودولها الأعضاء مشاركة كاملة أيضاً في التعاون الدولي الذي نأمل أن يتم تتحقق من خلال التنفيذ في وقت مبكر لتدابير تمول من النافذة الثانية للمندوب المشتركة ، ومن التنفيذ المحسن ، وإعادة الحيوية لاتفاقات السلع الأساسية

القائمة مما ينبغي أن يعبر عن الاتجاهات السوقية ويتطابق معها ، ومن التعاون السعى في الميادين الأخرى .

وتعتقد المجموعة الأوروبية اعتقادا راسخا بأن النظام التجاري المعتمد الأطراف والمنفتح الذي يقاوم الضغوط الحمائية يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق النمو والتنمية المستمرة . إن المجموعة التي تدرك منذ زمن طويل الاحتياجات الخامسة المتعلقة بأقل البلدان نموا ، ما فتئت تقف في الطليعة في توفير فرص الوصول إلى أسواقها لفائدة صادرات أقل البلدان نموا .

ولدى المجموعة نظام أفضليات معمم يجري تحسينه بشكل مستمر ، وقد حررت جوانب عديدة من القواعد الأصلية الواردة فيه . وتكرر المجموعة تأكيدها بضرورة بذل المزيد من الجهد الرامي إلى مساعدة أقل البلدان نموا في الاستفادة بشكل أكمل من نظام الأفضليات المعمم .

وفيما يتعلق بمشكلة الديون ، أكد مؤتمر باريس مدة أخرى مدى ضخامة عبء المديونية الخارجية بالنسبة للعديد من أقل البلدان نموا . وقد وضعت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية مقترنات تسهم في تلمس الحلول على الصعيد الدولي . وللدول الأشنتي عشرة دول خاص تضطلع به في هذا الميدان باعتبارها من الدول الدائنة لجزء كبير من ديون أقل البلدان نموا . وفي عام ١٩٨٨ ، كان نصف الديون الثنائية الرسمية على إفريقيا جنوب الصحراء مستحقة للبلدان أعضاء المجموعة . وتسلم الدول الأشنتي عشرة بضرورة قيام الحكومات الدائنة في نادي باريس بزيادة تحسين تدابير تخفيف عبء الدين .

لقد قامت الدول الأشنتي عشرة بالفعل بجهد ملحوظ في هذا الصدد . فالفترة حكوماتنا أو في سبيلها إلى أن تلغي ديونا رسمية تبلغ ٨ بلايين دولار . ومستهل نتائج مؤتمر باريس اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه ، كما أنها ستتوفر زخما للتطبيق المتراكم للقرارات التي اتخذتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن هذا النوع من الديون الرسمية على أقل البلدان نموا . ونذكر أيضا بأن برنامج العمل

يدعو المؤسسات المتعددة الاطراف لأن تتظاهر في اتخاذ تدابير ترمي إلى تخفيف عبء الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً.

وكما قلت سلفاً، إن من الشروط المسبقة الرئيسية لتحقيق التنمية الدائمة تنمية الموارد البشرية. وأود أن استرجع الانتباه إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في جهود التنمية الوطنية والى ضرورة ضمان الاعتراف الكامل بمساهمتها في التنمية وبالحاجة إلى زيادة هذا الاعتراف حد ممكناً. وفي هذا الصدد أيضاً نجد أن برنامج عمل مؤتمر باريس يستحق الدعم الكامل من الدول الاشتراكية عشرة.

ونرحب بما ورد في برنامج العمل من اعتراف بمساهمة الكبير الذي يمكن أن تقدمه المنظمات غير الحكومية لتعزيز التنمية في أقل البلدان نمواً على أساس المشاركة.

وتدرك البلدان النامية بشكل متزايد وجود صلة حيوية بين النظام السياسي القابل للمحاسبة والديمقراطي والمفتوح الذي تحترم فيه حقوق الإنسان وبين التنفيذ الفعال للنظام الاقتصادي. ويشكل� احترام الفرد من خلال مراعاة حقوق الإنسان الأساسية أحد الزاوية التي سياسة تتخذه تنمية الامكانيات البشرية. وفي هذا الصدد، توصل مؤتمر ماستريخت الأخير المعنى بأفريقيا إلى نتائج هامة. فهي ماستريخت، هي البلدان الأفريقية بقوة المفهوم القائل بأن التنمية يجب أن تكون عملية محورها الفرد الإنساني، وأهدافها تحقيق الأمن الغذائي وحصول الجميع على الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل. وكان هناك أيضاً توافق آراء واسع حول الحاجة إلى نظام حكومي أفضل في أفريقيا.

ويعتبر الإعلان المعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً المعقود في دكا، ومؤتمراً عروضاً الذي ضم نحو ٥٠٠ مشترك من مجموعة متنوعة من المنظمات الأفريقية من الدلالات الهامة على الإرادة السياسية للبلدان النامية لتعديل سياساتها وأولوياتها الوطنية. وقد كشف مؤتمر باريس عن وجود توافق آراء بشأن هذه المسائل.

والدول الاشتراكية عشرة مقتنتة بـأن البلدان النامية ، بما فيها أقل البلدان نموا ، بحاجة واضحة وعاسة الان الى تحسين نظم الحكم فيها وزيادة المسؤولية والوضوح والمشاركة الشعبية في الشؤون العامة . وهذا بكل تأكيد يساعد الحكومات على توجيه برامجها الاجتماعية على نحو أفضل ، ولا سيما لمكافحة الفقر وإعادة توجيه الإنفاق العام وخفض التبذيد في النفقات .

وأود أن أبدي بعض الملاحظات عن البيئة - وهي الموضوع الذي اعتمد مؤتمر باريس بشأنه أحكاما شاملة ومتوازنة . وكما ذكرت آنفا ، واجهت أقل البلدان نموا صعوبات رئيسية في سبيل المحافظة على مواردها الطبيعية طوال فترة الثمانينيات . وبلغت ظواهر التصحر وإزالة الغابات وتردي التربة وتدمر المياه أبعادا مأساوية . لذلك يولي عدد كبير من أقل البلدان نموا مزيدا من الاهتمام لإدارة البيئة بغية عكس مسار ذلك الاتجاه . ويمثل هذا اضافيا على المؤسسات الوطنية المختلطة بالاعباء بالفعل ، وعلى الموارد المحلية المحدودة .

ويسلم الاتحاد ودوله الأعضاء بحاجة أقل البلدان نموا إلى المساعدات الخارجية بصفة خاصة لحل المشاكل البيئية . إن أقل البلدان نموا معرضة على وجه الخصوص للخطر وتحتاج إلى موارد اضافية من أجل البيئة . وقد أدمج البعد البيئي في السياسة الإنمائية للمجموعة وللدول الاشتراكية عشرة ، حيث أن هدفها المركزي هو جعل البيئة العامل ذو الأولوية في الجهود الإنمائية لهذه البلدان . وتتوفر اتفاقية لومي الجديدة الدراسة المنهجية للشواغل البيئية في كل مراحل العمليات الإنمائية .

شقة نقطةأخيرة أود أن أعقب عليها هي مسألة تنفيذ المعايير التي وضعت على أساسها قائمة أقل البلدان نموا منذ سنوات عديدة . سلم مؤتمر باريس على نحو بين بالحاجة إلى استعراض هذه المعايير ، وخاصة من أجل ادخال عنصر دينامي في عملية تطبيقها . وتدرك الدول الاشتراكية عشرة أن الأمانة بناء على طلب لجنة التخطيط الإنمائي ، سبق أن أنجزت جزءا من الأعمال التمهيدية الضرورية فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية لأقل البلدان نموا . وتوصي الدول الاشتراكية عشرة بأن تقدم لجنة التخطيط الإنمائي تقريرها عن تنفيذ هذه المعايير في دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام

(السيد تراكسلي ، ايطاليا)

١٩٩١ حتى يتتسن إجراء دراسة متعمقة لهذا الموضوع ، واتخاذ الاجراء المناسب في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

إن كل البلدان ، بما فيها أقل البلدان نموا ، ليس أمامها خيار سوى أن توافق بين سياساتها الاقتصادية والظروف المتغيرة للاقتصاد العالمي . ومتى توافر الدول الاشتراكية إلى دعم الإصلاحات الهيكلية التي تجري حاليا في أقل البلدان نموا . وينتفي لتلك البلدان أن تهيئة الظروف التي تسمح باستخدام المساعدة الخارجية بفعالية ، ومن ثم تولد مزيدا من الموارد تساعد على الاستثمار الانتاجي للمدخلات المحلية .

وتسلم الدول الاشتراكية عشرة بـأن تمويل غالبية القطاع الخاص سيبقى محدودا لبعض الوقت في المستقبل بالنسبة لأقل البلدان نموا ، وسيظل اعتماد تلك البلدان على المساعدة الإنمائية الرسمية حاسما الأهمية . وستحتاج غالبية أقل البلدان نموا إلى زيادة التدفقات من الموارد الميسرة لتفطير حاجاتها من التمويل الخارجي لسنوات قادمة . ولهذا السبب ، تؤكد الدول الاشتراكية عشرة مرة أخرى التزامها ببلوغ الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها في باريس . وستواصل الدول الاشتراكية جهودها لزيادة الرقم المستهدف ، في مجموعه ، وهو ١٥٪ في المائة للناتج القومي الجمالي بنهاية هذا العقد . وستواصل المجموعة الأوروبية ، ودولها الأعضاء ، تعزيز دعمها لأقل البلدان نموا ، وتنفيذ قرارات مؤتمر باريس .

السيد ليميرل (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد تشرف بلسي باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا ، وإنني أخاطب الجمعية اليوم باعتباري ممثلا للبلد المضيف . إنني أتفق تماما والآراء التي أعرب عنها ممثل إيطاليا الدائم بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء .

و قبل انعقاد مؤتمر باريس ، برزت حقيقة واحدة هي أن الاهداف المحددة لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينيات لمصالح أقل البلدان نموا لم تتحقق فيما عدا استثناءات قليلة جدا ، وأن عملية تهيئ هذه البلدان لم تعالج . إن إعلان باريس يرفض فكرة أن تدهور حالة أقل البلدان نموا أمر لا مفر منه . فكوشقة منشقة عن

توافق الآراء ، يلزم الإعلان المجتمع الدولي بأسره بتنفيذ برنامج عمل يقوم على المشاركة المعززة .

بمقتضى شروط ذلك البرنامج تتعمد أقل البلدان نموا المسؤولة بالدرجة الأولى عن تنميتها ، لأن تضع سياسات وطنية ملائمة تقوم على الديموقراطية ، وترمي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي ، وتقترن بتدابير تضمن حماية أشد طبقة من سكانها فقرا . وبمقتضى تلك الشروط ، يتعمد شركاؤها لأن يوفروا لدعم تلك السياسات موارد متزايدة تجرى مواهمتها على نحو أفضل مع حاجات أقل البلدان نموا . كذلك ينبغي أن تكون البيئة الاقتصادية الدولية مؤاتية - وهذا يعني أن أسعار الصرف ينبغي أن تكون مستقرة نسبيا ، وأن تكون أسعار الفائدة في متناول الجميع عن طريق الحوار الفعال بين البلدان المتقدمة النمو الرئيسية . وتماشيا مع هذه المبادئ ذاتها ينبغي ، في رأيي بلدي ، مناقشة التقلبات الحادة في أسعار النفط بين الشركاء المعنيين لأنها لا تمثل صيداً للتنافس الذي هو شرط من شروط التسيير السليم للاقتصادي السوقي .

لا أود أن أخوض في العديد من التفاصيل عن الالتزامات الواردة في برنامج العمل . أود فقط أن أؤكد النداء الذي أعلنه رئيس الجمهورية الفرنسية في مؤتمر باريس ، وهنا ، في هذه الدورة للجمعية العامة ، من أجل التضامن الطبيعي والمحتم بين شعوب كوكبنا كافية . سواء أردنا أو لم نرد ، فإن الشمال والجنوب هريkan في تاريخ مشترك . وقد بيّنت أزمة الخليج تضامنها في مواجهة غزو العراق للكويت . إن ذلك التضامن ينطبق بالتأكيد على البلدان المتضررة مباشرة . وينطبق أيضا على كل البلدان ، وفي مقدمتها أقل البلدان نموا ، التي تتحمل في تطبيقها لسياسات التكيف الهيكلي وطأة الأزمة ، وخاصة ارتفاع أسعار النفط . وترحب بأن الاجراءات المتخذة ، ولا سيما داخل صندوق النقد الدولي ، تسعى إلى إعطاء ذلك التضامن مفرز حقيقيا .

يتختم في ظل هذه الحالة الصعبة تطبيق التزامات التعاون الواردة في برنامج عمل باريس بصرامة وعلى نحو عاجل ودون اللجوء إلى أنصاف الحلول . وأعني بذلك الديون - ليس فقط الديون الثنائية التي قام بلدي بـ^{بالغاء} ٢٨,٦ بليون فرنك منها ، أو ما يوازي ٦ بلايين دولار ، وإنما أيضا الديون متعددة الأطراف حيث يسلك برنامج عمل باريس في ذلك الطريق الصحيح .

(السيد ليميرل ، فرنسا)

إنني أذكر أيضاً في السلع الأساسية الهمامة جداً بالنسبة لأقل البلدان نمواً ، التي تعتمد اقتصاداتها اعتماداً كبيراً على انتاج عدد قليل من هذه المنتجات . والجمع بين آليات التعاون التقليدي لا سيما الاتفاques المتعلقة بالسلع الأساسية ومساعدة موازين المدفوعات ، وسياسات تنويع سليمة أمر ضروري لأقل البلدان نمواً .

أخيراً ، إنني أذكر في المساعدة الانمائية الرسمية المتزايدة ، التي حظيت لأول مرة بتوافق الآراء بين جميع الشركاء في المجتمع الدولي دون استثناء . إن هذا الالتزام ضروري لتحقيق التضامن الضروري لنمو أقل البلدان نمواً في المستقبل .

وبالإضافة إلى إيطاليا ، التزم صراحة بأن يحقق بحلول عام ٢٠٠٠ هـ تقديم ٣٠٪ في المائة من إجمالي الناتج القومي إلى أقل البلدان نمواً ، وذلك اقتداء بالبلدان النوردية .

إن تحقيق زيادة في التعاون الدولي ضروري لأقل البلدان نمواً ويرتبط بالسياسات الوطنية السليمة . لقد انقضت الحقبة التي ثُفت فيها سياسات معينة غير ملائمة نتيجة لتأزن العلاقات بين الشرق والغرب . وأصبحت الديمقراطية أحد حواجز التنمية . وإن الناس - رجالاً ونساء - هم من ساعدها والمستفيدون منها .

ينبغي لسياسة النمو أن تستخدم مؤشرات السوق استخداماً سليماً . وينبغي لها أن تعتمد على سياسات سكانية مناسبة . كما ينبغي لها أن تشتمل على سياسات تتصل بالصحة والثقافة والعملة وحماية البيئة وسياسات لحماية أشد طبقات الشعب فقراً .

يغدو النظر عن القطاع الذي أشير إليه ، فيأتي أرى مدى الترابط بين السياسات الوطنية والتعاون الدولي . وهذا ما يحدوني إلى الترحيب بتدعيم الشراكة المنشورة عليها في مؤتمر باريس لمكافحة الضعف الخاص بأقل البلدان نمواً ، وازالته فيما بعد . ويتعين علينا أن نرى في المجتمعات الموارد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللفريق الاستشاري للبنك الدولي ، التي ستعقد في المستقبل ، ما إذا كانت الالتزامات التي قطعت في مؤتمر باريس قد ثُفت أم لا .

السيد محيي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نموا ، الذي عقد في باريس في ١٢ سبتمبر الماضي ، مثل ذروة جهد كبير من جانبنا . في باريس اتفقنا على مجموعة من التدابير المحددة والواسعة النطاق بموجب برنامج عمل جديد بغية إعادة تشغيل التنمية والنمو الاجتماعي والاقتصادي في هذه البلدان . كما اعتمدنا أيضا إعلان باريس ، الذي ألقينا أنفسنا فيه رسميا بتنفيذ هذه التدابير خلال العقد الحالي . واعتمد الإعلان وبرنامج العمل برهن على وحدة هدف غير عادل لدى المجتمع الدولي . وهاتان الوثقتان أعادتا تأكيد التزامنا بالنهوض بالتنمية في أقل البلدان نموا على نطاق واسع وعلى أساس روح من المشاركة والتضامن الحقيقيين . والإعلان وبرنامج العمل يستهدفان به عمل من شأنه أن يعكس اتجاه التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أقل البلدان نموا وأن يعكس اتجاه تهميشها المتزايد في الاقتصاد العالمي . وقد عقدنا العزم جماعة على وضعها ثانية على طريق النمو المستمر والتنمية .

والى يوم ، يشرفني أن أتكلم أمام هذه الجمعية باسم مجموعة أقل البلدان نموا . إن مناقشة مشاكل أقل البلدان نموا ، ومناقشة النتائج التي تمخض عنها مؤتمر باريس ، على مستوى هذه الجمعية يشهد ثانية دونما شك على الأهمية التي لا يزال المجتمع الدولي ينظر بها إلى تحديات تنميتنا .

سأكون مقصرا ياسيادة الرئيس إن لم آهيد بكم إشادة خاصة . ففي بيانكم الاستهلاكي في ١٢ سبتمبر أكدتم وأوضحتم بأبلغ العبارات الحاجة إلى عكس مسار أزمة التنمية التي تواجهها بلداننا . وقد تأثرنا تأثيرا كبيرا باهتمامكم العميق والمستمر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا . ونحن مدينون لكم سيدى الرئيس .

وأمين عام منظمتنا وفر القيادة للإعداد للمؤتمر وأسهم إسهاما كبيرا في نتاجته . ونحن ممتنون له على التزامه الراسخ بقضية أقل البلدان نموا .

كانت تجربة أقل البلدان نموا خلال العقد الماضي تجربة مؤلمة . وفي عام ١٩٨١ ، وضع برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات ، الذي اعتمد في أول مؤتمر للأمم المتحدة معنى بأقل البلدان نموا ، نصب عينيه هدف تحويل اقتصادات هذه البلدان إلى تنمية مستمرة معتمدة على الذات . وسعى إلى توفير حد أدنى لمستوى المعيشة للملايين التي تعج بها هذه البلدان .

ولكن ، على الرغم من الاجراءات التي اتخذتها أقل البلدان نموا ، وعلى الرغم من الجهود المستمرة المبذولة من جانب العديد من شركائها في التنمية ، تردد الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان ككل . كما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي والتقدم في جميع الميادين الرئيسية هبط إلى ما دون الهدف الذي حدده برنامج العمل الجديد الكبير . وفي نفس الوقت ، استمر تهميش دور مجموعة أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي دون هوادة . وتضاءل نصيبها من الصادرات العالمية في عام ١٩٨٨ إلى ٣٪ في المائة فقط ، مقابل ١٥٪ في المائة عام ١٩٦٠ . كما أن البعد الإنساني لهذه الأزمة المتاملة كان مأساويا أيضا . فقد ازدادت أعداد أشد الناس فقرا في أقل البلدان نموا ، وزادت البطالة فيها وارتفعت إلى مستويات جديدة ، وعانت الشؤون الصحية والثقافية من نكسات كبيرة . وفوق كل هذا ، قوض استمرار الأزمات والمعاناة التي لا نهاية لها أمل الشعوب في حد ذاته .

والعوامل التي أسهمت في تردي هذه الحالة معروفة جيدا . والعديد من مشاكلها ينبع بجذوره في حلقة مفرغة من التفاعل بين الفقر والنمو السكاني السريع والتدهور البيئي . كما أن العواقب الوخيمة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى أضافت بعدا رئيسياً لمشاكل تنميتها ، التي تفاقمت نتيجة لركود أو انحسار تدفق موارد التنمية ، وتعاظم المديونية الخارجية ، واستمرار تدابير الحماية ضد مصادرات أقل البلدان نموا ، والهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية ، والتدهور الدوري في معدلات تبادلها التجاري .

إن الحالة الخطرة التي نشأت في أقل البلدان نموا نتيجة لمجموعة العوامل المعقّدة هذه غير مقبولة أخلاقياً وأديبياً . وإن حجم الأزمة التي تقيّد اقتصادات أقل البلدان نمواً يستدعي جهوداً استثنائية لزيادة سرعة تنميّتها وتحسين نوعية هذه التنمية تحسيناً كبيراً لا يمكن عكس اتجاهه . ونحن بحاجة إلى تشكيل تحالف عالميّ موجه نحو العمل وقدر على تحقيق هذا الهدف .

في باريس سعينا مع شركائنا في التنمية إلى تحديد العناصر التي يمكن أن يُبني على أساسها هذا التحالف . وبرنامج العمل الذي اعتمد في باريس وضع مجموعة شاملة من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية التي تسعى إلى مواجهة هذا التحدّي .

يوفر البرنامج أفضل إطار للعمل لصالح أقل البلدان نمواً على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والعالمية . ويشتمل على عدة جوانب هامة . والهدف الرئيسي لبرنامج العمل هو وقف المزيد من التدهور في الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نمواً ، وإعادة تشغيل النمو والتنمية والتعجيل فيها ، ومن خلال هذه العملية ، وضع هذه البلدان على طريق النمو والتنمية المستدامين .

يتجاوز البرنامج نمط النمو الخطي . فهو يحدد بدقة أربعة مبادئ أساسية تحكم المشاركة في التنمية ويضع تفاصيل إطار سياسة اقتصادية شاملة . ويعتمد على ضرورة أن تتركز التنمية على الإنسان وأن تعتمد عليه إلى حد كبير ، مما يمكن جميع عناصر المجتمع من المشاركة في عملية التنمية مشاركة تامة وحرة .

وهو يؤكد على أن الرجال والنساء هم الموارد الأساسية للتنمية والمستفيدون الأساسيون من هذه التنمية . وبالتالي يدعو البرنامج إلى اتخاذ تدابير لتعزيز رأس المال البشري بعمل شامل في ثلاثة مجالات رئيسية هي السياسات السكانية ، والخدمات الصحية ، والتعليم والتدريب . ويركز البرنامج أيضاً على ضرورة تنمية القاعدة الأساسية لاقل البلدان نمواً وتوسيع هذه القاعدة وتحسينها ، وعلى الاجراءات الازمة لإعطاء دينامية جديدة وقوية دفع للتنمية في المجالات الحيوية مثل الزراعة ، والتنمية الريفية ، والأمن الغذائي ، والقطاعات الصناعية ، والخدماتية ، والطاقة ، والهيكل المادي والمؤسسية ، والعلم والتكنولوجيا . وفي باريس كانت الرابطة بين التردي البيئي والفقر والخلف محور مناقشاتنا ، واتفق على أن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ اجراءات لمساعدة أقل البلدان نمواً في هذه المسائل البالغة الأهمية والمترابطة . واتفقنا أيضاً على أن الحاجة إلى تدابير محددة لمواجهة المشاكل الخاصة بالبلدان غير الساحلية والجزرية من بين أقل البلدان نمواً .

وكما هو الحال في جميع مساعينا الجماعية ، فإن نجاح برنامج العمل لمصالح أقل البلدان نمواً سيعتمد اعتماداً أساسياً على تدابير التنفيذ والمتابعة على المعيدين الوطني والدولي . وتعترف حكومات أقل البلدان نمواً بأنها تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنمية بلادها ، وعن التنفيذ الناجح لبرنامج العمل . ونحن نقدر الحاجة إلى تعريف وتنفيذ السياسات المناسبة على المستوى الوطني بما يضمن المشاركة الكاملة لسكان أقل البلدان نمواً في عملية تنميتها . وأسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أنه على الرغم من أوجه القصور الهيكيلية الهائلة وغيرها من القيود العديدة التي تعاني منها ، فإن أقل البلدان نمواً ستبذل قصارى جهدها لبدء هذه التدابير في جميع المجالات ذات الأولوية المحددة في إعلان باريس وبرنامج العمل .

بيد أنه ينبغي أن نسلم بأنه على الرغم من أن الجهود الوطنية مهمة في هذا المجال ، فإن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقدّم موقفاً سلبياً لأن هذا يزيد من ضعف أقل

البلدان نموا ، ويجعل حل مشاكلها أكثر صعوبة . إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، تعهدت في باريس ، انطلاقاً من روح المشاركة ، بأن تعزز الدعم الدولي لاقل البلدان نموا في عدد من المجالات الأساسية . وتكتسي هذه الالتزامات أهمية خاصة ، ونأمل بإخلاص أن تنفذ على نحو كامل وسريع .

ويؤكد برنامج العمل ، في المقام الأول ، على أن الدعم المالي الخارجي ينبغي أن يكون كافياً في حجمه ومتسماً بالكفاءة في التخصيص . وقد حدد التدابير العاجلة الازمة لتحقيق زيادة ملموسة في تدفق موارد التنمية إلى أقل البلدان نموا . ويضع البرنامج مجموعة من الأهداف للمناخين . ونحن نثق في أن شركاءنا في عملية التنمية سيسعون بجدية إلى تحقيق هذه الأهداف . كما نثق في أنهم سيوفون بتعهداتهم في هذا المجال الحيوي ، وسيساعدون في تحقيق الهدف الهام المتمثل في توفير التمويل الانمائي الكافي لاقل البلدان نموا .

وهناك حاجة ملحة لاتخاذ مجموعة شاملة من الاجراءات لتخفيض عبء الديون الخارجية لاقل البلدان نموا . وقد نوقشت هذه المشكلة باستفادة في مؤتمر باريس . ونحن نثق في أن شركاءنا في التنمية سيبذرون ، وأن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الأخرى ، ستتبدّل إلى اتخاذ اجراءات فورية وذلك اتساقاً مع الاتجاه العام الذي حددته برنامج العمل . إن إلغاء الديون أو تقديم الإغاثة المكافئة للديون في المساعدة الإنمائية الرسمية لاقل البلدان نموا ، ينبع في أن تكون لهما الأولوية القصوى في عملية التنفيذ . ونأمل أن يبدأ نادي باريس في اتخاذ تدابير لتحسين شروط تورنتو ، وأن يمد تطبيقها من الناحية العملية لتفطير أقل البلدان نموا . إن اتخاذ اجراء عاجل بشأن الخيارات الإضافية المختلفة المقترحة في هذا السياق ، يكتسي أهمية خاصة . ونحن ننادي جميع المعنيين أن يتصرفوا بسرعة حيال هذه المقترنات الهامة وغيرها من المقترنات . وهناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ تدابير عاجلة ومحددة بشأن ديون أقل البلدان نموا المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف . وقد وردت بعض التوصيات العامة بشأن هذا الموضوع الهام في برنامج العمل . وهذه التوصيات في حاجة إلى

متابعة باعتماد تدابير محددة . إن العمل المستمر في تطوير السياسات والاستراتيجية والاتفاق من جديد على الاجراءات المحددة التي تتخذ في المستقبل ، أصبحا ضرورة حتمية .

ومن الاساسي أيضا توفير ضمانت اكبر لاستقرار حصيلة صادرات أقل البلدان نموا . وفي باريس ، تأكيدت بصفة خاصة الحاجة الى إحراز تقدم اضافي في هذا المجال . ونأمل أن يتم التوصل الى اتفاقات شاملة في جولة اوروغواي الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وذلك لتعزيز وصول منتجات أقل البلدان نموا الى السوق . ونأمل أيضا أن تتخذ تدابير جديدة ملموسة لتحسين نظام الافضليات المعمم واستقرار أسعار السلع الأساسية ، والتمويل التعويضي ، وذلك للإسهام بفعالية في تنمية أقل البلدان نموا ، وفقا لاتجاه الذي رسمه برنامج العمل .

وسيكون لمنظمة الأمم المتحدة دور أساسى في عملية متابعة ورصد وامتناع وتنفيذ برنامج العمل في التسعينيات وقرر المؤتمر أن يعقد استعراضا في منتصف المدة لمتابعة تنفيذ البرنامج . وسيجري مجلس التجارة والتنمية استعراضات منوية . ونحن نؤيد تأييدا كاملا إجراء استعراض في نهاية العقد يجري فيه النظر كذلك في الحاجة الى وضع برنامج عمل آخر لصالح أقل البلدان نموا .

ونعتقد اعتقادا راسخا أن تعزيز وتحسين آليات الاستعراض القطرية ، يتبين أن تكون عملية مستمرة . ويجب تعزيز قيادة حكومات أقل البلدان نموا ، باعتبارها العنصر الرئيسي في عملية الاستعراض على المستوى الوطني . ونأمل أن يوفر شركاؤنا في التنمية المساعدة الكافية التي تمكן أقل البلدان نموا من الاضطلاع بدورها على نحو كامل . وقد اعتبر دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق التدابير الخاصة التابع له ، بحق عنصرا أساسيا في هذا الصدد . وينبغي أن تتفق بسرعة التوصيات الخامسة بزيادة موارد صندوق التدابير الخاصة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية .

وينبغي البدء في اتخاذ إجراء مبكر لتعزيز النقاط المركزية المعنية باقل البلدان نموا في منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها ، وجعلها معروفة . وينبغي أن تنشأ

فوراً هذه النقاط المركزية ، في الجهات التي لا وجود لها فيها ، وينبغي تمكينها من المشاركة بنشاط في تنفيذ برنامج العمل .

ومن التوصيات الهامة لمؤتمر باريس أن توفر لامانة البرنامج الخاص باقل البلدان نموا التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) القدرة الكافية والموارد اللازمة حتى تتمكن من الاضطلاع بولاليتها المتعلقة ببرنامج العمل على نحو فعال وفي الوقت المناسب . وطلب من الامين العام أن يقدم مقترحاته لتحقيق هذا الهدف . ونحن نتطلع بشكل خاص إلى هذه المقترحات لأن لها أهمية خاصة في متابعة ورصد البرنامج ، الذي يعتبر البرنامج الخاص للأونكتاد مركزاً تنسيقياً له على الصعيد العالمي . وينبغي زيادة الموارد المالية والبشرية للبرنامج الخاص ، على مستوى الموارد المتاحة حالياً . ونأمل أن تحظى هذه المقترحات بالتأييد الجماعي من الدول الأعضاء . ويضطلع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بدور هام في تنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج العمل ، ونحث الامين العام على أن يوفر له التسهيلات الكافية حتى يتمكن مكتبه من الاضطلاع بهذا العمل الهام على نحو فعال .

كذلك دعا مؤتمر باريس شركاءنا في التنمية والأونكتاد ووكالات الامم المتحدة إلى مساعدة أقل البلدان نموا على القيام بمشاورات فيما بينها بشأن المسائل التي هي محل اهتمام مشترك في سياق تنفيذ برنامج العمل .

وأود أن أذكر هنا أن أقل البلدان نموا قدّمت مجموعة من المبادرات الهامة لبناء العملية التحضيرية للمؤتمر وبالإضافة إلى اجتماعات التشاور العديدة التي عقدت في نيويورك وجنيف ، اجتمع وزراء أقل البلدان نمواً أولاً في أديس أبابا على المستوى الإقليمي ، ثم في داكا على المستوى العالمي . ويتضمن إعلان داكا ووثيقة داكا المؤقت المشتركة لاقل البلدان نموا بشأن المسائل المطروحة على المؤتمر . وقامت بعثة مؤلفة من وزراء من أقل البلدان نموا بزيارة عدد من عواصم البلدان المانحة في حزيران/يونيه من هذا العام ، لعقد مشاورات مع نظرائهم . وبعد المؤتمر مباشرة ، اجتمع رؤساء دول وحكومات أقل البلدان نموا الذين شاركوا في مؤتمر القمة العالمي

(السيد محيي الدين ، بنغلاديش)

من أجل الطفل في الشهر الماضي للنظر في نتيجة مساعينا في باريس . وصدر إعلانهم كبيان قوي لصالح التنفيذ الكامل والفعال لجميع جوانب برنامج العمل في أوائلها . وساعدت جهود أقل البلدان نموا في توضيح الجدية التي تتبع بها تنفيذ برنامج العمل ، وهذه الجهود في حاجة إلى الدعم الكافي . ويتبين تمكين ممثلي أقل البلدان نموا من المشاركة في اجتماعات الاستعراض السنوية ، وفي استعراض منتصف المدة ، كما ينبغي توفير الموارد الازمة لهذه المشاركة .

إن النمو الاقتصادي والتنمية لأقل البلدان نموا يمثلان رحلة طويلة مضيئة ، ولكن أطول الرحلات تبدأ بخطوة واحدة . وتأمل لا يكون التفاؤل الذي ولده اعتماد البرنامج بتواافق الآراء قصير الأجل ، كما حدث في العقد الماضي . ويجب أن نتقدم ببراعة في تنفيذ الاجراءات المتفق عليها في باريس ، بروح المشاركة الحقة في التنمية ، التي تعتبر مفتاح النجاح في جميع جهودنا . لقد أبرز إعلان باريس أن رغبة دول تهميش أقل البلدان نموا هو حتمية أخلاقية . ويتبين أن نستلم هذا الإعلان في جميع مساعينا في المستقبل . ويتبين أن تكون جميعا على استعداد لتحمل هذه المسؤولية على نحو كامل ، وبالروح العملية والاحسان بضرورة العجلة اللذين تمس الحاجة اليهما .

و قبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أعرب باسم أقل البلدان نموا عن خالق تقديرنا لفرنسا ، حكومة وشعبا ، لاستضافتها مؤتمر باريس ، ولكرم ضيافتها الفائق ، ولما اتخذته من ترتيبات ممتازة ، ولاسهامها الهام فيما أحرزه المؤتمر من نتائج . وأود أيضا أن أشكر حكومة اليابان على دعمها لعقد الاجتماع الوزاري الأول لأقل البلدان نموا ، في داكا ، في حزيران/يونيه الماضي . كما أن صائر الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ، ومن بينها بوجه خاص ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المدير العام لشؤون التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، حرية بأن يزوج إليها الشكر على تأييدهما ومساعدتها لأقل البلدان نموا في مبادراتها المختلفة . وختاما ، يجدر بي توجيه تحيية تقدير خاصة للأونكتاد لاضطلاعه بالتحضير للمؤتمر تحضيرا متقدما ، ولاسهامه ، بطريقة جديرة بالثناء ، فيما أحرزه من نتائج .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشارك في الترحيب باعتماد الإعلان وبرنامج العمل بالاجماع في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نموا ، في أيلول/سبتمبر الماضي . ولقد عقد المؤتمر في غمار قلق دولي إزاء الحالة الحرجة في أقل البلدان نموا ، وبخاصة إزاء تهميشها اقتصاديا واجتماعيا في المجتمع الدولي .

وعلى الرغم من برنامج العمل الكبير الجديد المعتمد عام ١٩٨١ ، والجهود الجادة التي بذلتها أقل البلدان نموا ذاتها ، والدعم السخي المقدم من المجتمع الدولي ، فإن التقدم المحرز خلال الثمانينيات في سبيل التغلب على مشاكل تلك البلدان ، لم يكن مرضيا . بل أن الوضع تفاقم في بعض البلدان . فالركود الاقتصادي ، مقتربا في حالات كثيرة بزيادة كبيرة في تعداد السكان بما يتربّى على ذلك من هبوط في متوسط الدخل الفردي ، قد أفضى إلى زيادة عدد من يعانون الفقر والجوع .

والواقع ، إن التغلب على المشاكل الحرجة التي تواجهها أقل البلدان نموا يشكل هدفا ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لبلوغه خلال هذا العقد من

الزمان . ومن ثم ، يسر وفدي أثناً وأوضحتا مرة أخرى تصميمنا على بلوغ هذه الفايزة انطلاقاً من روح توافق الآراء والمشاركة بين البلدان المتقدمة والنامية التي انبثقت عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الشامنة عشرة في نيسان/أبريل الماضي التي كللت باعتماد الاتفاق الهام على استراتيجية شاملة للتنمية في أقل البلدان نموا .

وامسحوا لي أن أعرض بایجاز للاهداف الثلاثة التي تلتزم بالعمل على تحقيقها خلال التسعينات بغية انعاش النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا وهي : أولاً وقبل كل شيء ، برامج محلية للتنمية ، ثانياً ، حالة اقتصادية دولية سليمة ، ثالثاً ، زيادة التدفقات المالية إلى أقل البلدان نموا .

فأولاً ، وحسبما ينص برنامج العمل والاعلان بوضوح ، تكتسي جهود أقل البلدان نموا ، بذاتها ، أهمية قصوى بالنسبة لعملية انعاش اقتصاداتها .

ويتبين في لأقل البلدان نموا أن تولى ، بوجه خاص ، أولوية في خططها الانمائية الوطنية لسياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو النمو ، وللإصلاحات الهيكلية ، ولتنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك تطبيق سياسة سكانية فعالة ، ولحماية البيئة ، والنهوض بالتنمية الريفية ، وتطوير قطاع انتاجي متتنوع .

وفدي على بيته من أن تلك هي المجالات التي تتبدل فيها غالبية البلدان المذكورة بالفعل جهوداً شاقة كثيرة ما تنطوي على تحفيزات آلية . ويجدونا وظيد الأمل أن تشارف تلك البلدان على جهودها ، وأن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة .

ثانياً ، أكد المؤتمر ضرورة أن ينهض المجتمع الدولي بمسؤوليته دعماً لجهود أقل البلدان نموا في سبيل تحقيق الاعتماد على الذات . وأبرز أن البيئة الدولية السليمة من شأنها أن تسهم في تنمية تلك البلدان ونموها . إن مسؤولية البلدان المتقدمة ، في هذا الصدد ، لها أهمية حاسمة ، وعلى ذلك يجب تعزيز الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الاختلال المالي والنقدى . وفي الوقت نفسه ، يعد نظام التجارة المفتوح المتعدد الاطراف الاساسي الذي تتحاج في داخله للجميع بما في ذلك أقل البلدان نموا ، فرص الوصول بقدر متزايد إلى الأسواق . وإنه لامر له مفازه ، إن

برنامج العمل أكد أهمية الاختتام الناجح لمفاوضات جولة أوروغواي التي تجري في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . ولقد منحت حكومتي من جانبها معاملة خاصة لمنتجات البلدان النامية ، وبخاصة منتجات أقل البلدان نموا ، إذ أجازت الاعفاء من الرسوم ومن الحدود القصوى في معاملة جميع منتجات تلك البلدان المشمولة بالخطط الياباني لنظام الأفضليات المعتم . وفي هذا الصدد ، يمكنني أن أضيف أن اليابان هي أكبر مساهم في الصندوق المشترك ، الذي يمكن أن يضطلع بدور هام في كفالة حصول أقل البلدان نموا على عائدات مستقرة من صادراتها من السلع الأساسية .

أما الهدف الثالث الذي تلتزم بالعمل على بلوغه فهو زيادة التدفقات المالية إلى أقل البلدان نموا . ومن دواعي ارتياح حكومتي أن برنامج العمل الجديد ، لا يحدد ، على عكس برنامج العمل الكبير الجديد للثمانينات ، أهدافاً موحدة غير واقعية للبلدان المانحة ، ولكنه يقر بدلاً من ذلك نهجاً اختيارياً متنوّعاً ، مما يوفر إطاراً مناسباً يسمح لكل بلد بالسعى إلى تحقيق أهداف مناسبة كجزء من الجهد الدولي المتضاد الرامي إلى تحقيق زيادة ملموسة في تدفق المعونة إلى أقل البلدان نموا .

وفي هذا الصدد ، حرصت اليابان على توسيع نطاق مساعدتها الإنمائية الرسمية ، مانحة اهتماماً خاصاً إلى أقل البلدان نموا . ووفقاً لبرنامج العمل الكبير الجديد للثمانينات عملت على بلوغ الهدف المتمثل في مضاعفة مساعدتها الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نموا ، وقد تحقق ذلك عام ١٩٨٦ ، ومنذ ذلك الحين وهي تواصل التوسيع المستمر في مساعدتها بموجب هدفها الرابع المتوسط الأجل . وفي هذه المرحلة ، تدرك حكومتي ، أن الهدف المتمثل في تكثين ١٥٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية يلقي قبولاً واسع النطاق في المجتمع الدولي . ويمكنني أن أطمئن الجمعية العامة ، إلى أن اليابان إذ تأخذ هذا الأمر مأخذاً جاداً ، تعترض موافقة جهودها بغية زيادة تدفقات المعونة إلى أقل البلدان نموا خلال العقد الراهن .

وكان عبء المديونية الذي يرث تحت وطأته الكثير من أقل البلدان نموا موضوعاً للمناقشات المكثفة في المؤتمر . ويبدو وفدي أن يؤكد أن اليابان ملتزمة بالاستمرار في جهودها النشطة لمساعدة أقل البلدان نمواً من خلال توفير الأموال الجديدة الازمة بشروط تسهيلية ، وتخفيف المديونية ، والبقاء قروضاً لمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً . وسيستمر بذلك في المشاركة النشطة في أي ترتيب يتخذ في إطار نادي باريس لتخفيف الدين الرسمية الأخرى لأقل البلدان نمواً .

ويتبين أن يبقى التقدم في تنفيذ برنامج العمل قيد الاستعراض المستمر ، ويتبين للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في هذا الصدد ، خاصة فيما يتعلق بالبيت في البرامج المحددة التي يتبين تنفيذها . وفي هذا السياق ، فإن حكومتي وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال مستاضفين حلقة دراسية تخصص لمشاكل أقل البلدان نمواً في آيار/مايو المقبل في طوكيو . ويمكنني أن أضيف أن هذه الحلقة الدراسية تتبع جزئياً من الأحاديث التي أجريتها مؤخراً مع زملائي السفراء الأفارقة ، هنا في نيويورك . ويجد وفدي وطيد الأمل أنه نتيجة لمشاركة البلدان المانحة ، وأقل البلدان نمواً ، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، سوف تشهد الحلقة الدراسية بصورة محددة في العمل على متابعة الإعلان وبرنامج العمل .

السيد باندي (تيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد وفدي أن البند ٧٩ (ج) من جدول الأعمال المتعلق بمشاكل أقل البلدان نمواً يجري بحثه بصورة مباشرة في الجلسات العامة للجمعية . ويؤكد ذلك الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه المسألة وما تتسم به من طابع ملح . تميز عقد الشهرين ولا سيما عام ١٩٨٩ ، بتحسين العلاقات الدولية ، مما أتاح فرصة جديدة للتعاون السلمي في جميع أرجاء العالم . وبطبيعة الحال ، أشارت نهاية الحرب الباردة وتخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب الأمل في أن يكتسب الحوار بين الشمال والجنوب معنى وزخماً جديدين ، لأنه من الجلي أنه لا يمكن أن يحل السلم الحقيقي في الوقت الذي ما زالت فيه ثلاثة

أرباع الانسانية تعيش في ظل الفقر والحرمان ، والحالة الاقتصادية المتردية للبلدان النامية ، ولا سيما أقل هذه البلدان نموا ، تصبح إذن التحدي الرئيسي الذي يواجهه المجتمع الدولي اليوم .

وبسبب الوقت الزمني المحدود ، لن استهل ملاحظاتي بنظرة اجمالية على الحالة الاقتصادية الدولية بل سأمضي مباشرة إلى استعراض برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا وتحليله .

لقد أدرك المجتمع الدولي منذ أمد طويل الضرورة الماسة لاتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من حدة الأوضاع المتردية في أقل البلدان نموا . بيد أنه لم تتخذ أية إجراءات هامة إلا خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، عندما اعتمدت الجمعية برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . وأكيد القرار على ضرورة أن يهتم المجتمع الدولي اهتماما خاصا وعاجلا بالبرنامج وأن يدعمه بصورة مستمرة . وحده القرار أيضا جميع الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها .

يتناول برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، بالصيغة التي اعتمد بها ، ثلاثة منطلقات أساسية . أولا ، حدد البرنامج التدابير الوطنية التي يقتضي الأمر أن تتخذها البلدان النامية بالنظر إلى الأوضاع السائدة فيها . ثانيا ، عالج البرنامج تدابير الدعم الدولي . ثالثا ، أكد البرنامج على التدابير الخامة بعمليات التنفيذ والمتابعة والرصد على الأameda الوطنية والإقليمية والعالمية . والبرنامج مليء تماما في ظاهره . ولكن في نهاية العقد المكرر لتنفيذها لم تصبح أقل البلدان نموا ميسرة الحال ، بل أنها تأخرت إلى حد كبير . والأوضاع في هذه البلدان أسوأ مما كانت عليه في السبعينيات . وبالمقارنة بمعدل النمو المستهدف في البرنامج للناتج المحلي الإجمالي . وقدره ٧,٣ في المائة سنويا ، فإن متوسط النمو الفعلي بلغ ٢,٦ في المائة في أقل البلدان نموا ، بل إن بعض هذه الدول شهد معدلات نمو ملتبية . وفيما يتصل بالانتاج الزراعي ، بلغ المعدل الحقيقي ٢ في المائة فقط بالمقارنة بنسبة ٤ في المائة المستهدفة سنويا . كما أن ناتج المناعة

التحويلية تضاعل حتى بلغ ٢ في المائة بالمقارنة بنسبة ١٩ في المائة المستهدفة بالبرنامـج . وانخفض نصيب أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية من ١٤ في المائة في السـتينيات إلى مجرد ٣٠ في المائة . وبصفة عامة ، فإن الصورة تبعث على خيبة الامل تماماً .

وأوضح استعراض الأوضاع المتردية لأقل البلدان نموا أن ما من شيء حالفه النجاح رغم الجهدـات التي بذلت في إطار البرنامج . وأدى القصور في السياسـات العامة والإنفجار السكاني إلى المزيد من الفقر والتدهور البيئي مما جعل التدابير الوطنية المقترنة عديمة الفاعلية . والكوارث الطبيعـية التي عانى منها العديد من أقل البلدان نموا زادت الأمور استفحـالاً . وفيما يتصل بتدابير الدعم الدولي ، التي تتطلبها الضـورة المـاسـة لتعزيـز اقتصـادات أقل البلدان نموا ، فإن العقبـات فـاقت الدـعم في ذلك العـقد . وانخفـاض أسـعار السلـع الأساسية ، والصـعـوبة البـالـفة في الوصول إلى الأسـواق ، وـعدـم كـفاـية تـدفـقاتـ المعـونـة ، أثـرـتـ بصـورـة سـلبـيةـ عـلـىـ تـدـابـيرـ الدـعمـ المـحدـدةـ لـلـمـجـتمـعـ الدـولـيـ التـيـ اـتـسـتـ بـحـسـنـ النـيةـ .

ويشير الخبراء الدوليون ، في تقييمـهم لوضع أقل البلدان نموا ، إلى أوجه الجمود في اقتصـادات أقلـ البلدـانـ نـمواـ ، والاختـلالـاتـ الـضـرـائـبـيةـ ، وـعدـمـ الاستـقرارـ النـقـطيـ ، وـسيـاسـاتـ التـسـعـيرـ بـوصـفـهاـ عـقـبـاتـ حـالـتـ دونـ تـطـبـيقـ التـدـابـيرـ الوـطنـيـةـ المـقـترـنةـ بـصـورـةـ سـلـبـةـ . كما يـعـزوـ الخبرـاءـ المشـاـكـلـ إـلـىـ سـيـاسـاتـ أقلـ الـبلـدـانـ نـمواـ التـيـ تـتـمـشـلـ فيـ تعـزيـزـ دورـ الـدـوـلـةـ فـيـ التـنـمـيـةـ معـ اـيـلـاءـ اـهـتمـامـ أقلـ لـلـمـبـادـراتـ وـالـمـشـروـعـاتـ الفـرـديـةـ . وبـالـاضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ ، وـحيـثـ أـنـ العـدـيدـ مـنـ أـقـلـ الـبلـدـانـ نـمواـ اـعـتـمـدـ فـيـ ثـبـوـهـ الـاقـتصـاديـ عـلـىـ الدـخـلـ الـمـحـليـ وـحـصـيـلةـ النـقـدـ الـاجـنبـيـ ، فـقـدـ كـانـ مـنـ الـمحـتمـ أـنـ تـؤـدـيـ أـيـةـ تـفـيـرـاتـ غـيـرـ مـؤـاتـيـةـ فـيـ الـاقـتصـادـ الـعـالـمـيـ إـلـىـ اـصـابـتـهاـ بـضـعـفـ بـالـفـغـ . وـرـأـىـ الـمـالـ الـلـازـمـ لـتـحـقـيقـ نـموـ وـاسـعـ النـطـاقـ لـمـ يـتوـافـرـ محـليـاـ وـلـاـ فـيـ شـكـلـ اـسـتـثـمـارـاتـ اـجـنبـيـةـ خـاصـةـ . وـاعـتـمـدـ العـدـيدـ مـنـ أـقـلـ الـبلـدـانـ نـمواـ الـاجـراءـاتـ الـلـازـمـةـ الـآخـرىـ ، أـيـ بـرـامـجـ

التكيف الهيكلي ، لكن النتيجة لم تكن مؤاتية . ولم يمنع الاهتمام اللازم للخسائر الانمائية المحددة التي يتميز بها كل بلد على حدة . وركز الاهتمام على استعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي على المدى القصير بينما أغفلت تقريرا الحاجة إلى الحد الأدنى من الاستثمار في المجالات الأساسية بوصفها تدبيرا طوبيلاً الأجل . وعلاوة على ذلك ، لم تتخذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق الصادرات التقليدية عن طريق تدابير تخفيض العملة في أقل البلدان نموا بسبب اغراق الأسواق العالمية بالسلع الأساسية .

لقد كانت أقل البلدان نمواً أشد البلدان تاثراً بالظروف الاقتصادية الدولية التي سادت في الثمانينات ، نظراً لأنخفاض أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية ، مع استمرار الزيادة في أسعار السلع التي تستوردها هذه البلدان عموماً . وأدت الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي واجهتها مادرات أقل البلدان نمواً ، وحرمان بعض هذه البلدان من الاستفادة التامة بنظام الانضباط المعمم ومن التدابير الخاصة التي وضعت لصالح هذه البلدان ، إلى تشبيط جهودها الرامية إلى التنويع . وبينما زادت حاجة أقل البلدان نمواً إلى الحصول على موارد ضخمة خلال الثمانينات بسبب برامج التكيف الهيكلي التي شرعت في تنفيذها ، فإن حجم المساعدات الإنمائية الرسمية لم يواكب هذه الاحتياجات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التدفقات من القطاع الخاص ، وعلى وجه التحديد إثتمانات التصدير والاستثمارات المباشرة ، قد اختفت من الناحية الفعلية . وبعزم المؤسسات الدولية الرئيسية لم يهياً لدعم جهود أقل البلدان نمواً ، نظراً لأنه لم يعترف بعد بهذه الفئة . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد وجد أن بسط الاجراءات ، وامتداد المفاوضات لفترات زمنية طويلة ، وصعوبة تفعيل التكاليف المحلية أهم المشاكل التي تعوق تدفق الموارد في الوقت المناسب . وأصبحت خدمة الديون الخارجية تمثل مشكلة كبيرة لأقل البلدان نمواً خلال الثمانينات .

وادراماً من المشتركين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نمواً بأن رفض تهميش أقل البلدان نمواً يشكل ضرورة إلزامية وينسجم مع مصالح المجتمع الدولي في الأجل الطويل ، فقد اتفقوا على وضع تدابير محددة ، في إطار برنامج عمل جديد ، لانعاش التنمية في أقل البلدان نمواً . وعلى غرار برنامج العمل الجديد الكبير السابق ، فإن المهمة الرئيسية لبرنامج العمل ، طبقاً لإعلان باريس ، ترتكز على ثلاث فرضيات هي : أولاً ، أن فعالية السياسات الوطنية التي يجب أن تستهدف الارتفاع بمعدل النمو والتنمية في الأجل الطويل تعتبر ذات أهمية قصوى ؛ ثانياً ، أن الدعم الخارجي المتفق عليه في المجتمع الدولي يستلزم زيادة كبيرة في المساعدات الإنمائية التي سيقدم معظمها في صورة منح ؛ ثالثاً ، أن متابعة ورصد التنفيذ الفعال لبرنامج

العمل الخاص للتسعينات سترزيد فعاليتها بتحقيقهما على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي .

وعند صياغة برنامج العمل الجديد للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً تم التغلب على عدد كبير من العيوب التي حدثت في العقد الماضي . ويوضح التأكيد الآن على تحقيق التنمية طويلة الأجل مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي في الأجل القصير . ومن العناصر الهامة التي يتميز بها برنامج العمل الجديد للتسعينات الاهتمام المناسب بالخصوصيات الانمائية المحددة لكل بلد من أقل البلدان نمواً على حدة والاهتمام بالمبادرات والمشروعات الخاصة .

إن برنامج العمل يشمل عدداً كبيراً من مجالات النشاط الهامة ويتتيح صفة متكاملة وشاملة لأقل البلدان نمواً . وفيما يتعلق بتدابير الدعم الدولي ، بخلاف الالتزامات التي يقدمها المجتمع الدولي ، فإن برنامج العمل يحدد بوضوح طبيعة المساعدات وطريقتها . وفضلاً عن ذلك ، أتاح البرنامج زيادة فعالية آليات المتابعة والرصد نتيجة لتمديد المسؤوليات بوضوح على جميع المستويات .

إن بلدي نيبال يقف على عتبة بداية جديدة مع احياء نظام ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية ويケف حقوق الإنسان بكل ملها ، ونظام تخضع فيه الحكومة للمحاسبة . وبينما تقوم الحكومة المؤقتة بتوطيد الديمقراطية في إطار نظام سياسي مستقر ، فإنها تنهض أيضاً في تنمية القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في نيبال . ونيبال مهيئة لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها المجتمع الدولي ، بالعمل الوطني على النحو الذي حددته إعلان باريس ، كما أنها عاقدة العزم على التهوض بمسؤولياتها بشكل مباشر . غير أن نيبال ، بوصفها بلداً من أقل البلدان نمواً ، ليس أمامها سوى خيارات محدودة جداً للتنمية الاقتصادية . وافتقار هذا البلد إلى الموارد اللازمة ، بالإضافة إلى وضعه كبلد غير ساحلي ، يشكلان قيوداً إضافية على جهودنا الانمائية .

لقد ساندت نيبال مبادرات برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات . وشرعت في تنفيذ برنامج للتكييف الهيكلي رغم مختلف المشاكل والقيود ، وهي تعترض موافلة هذا

(السيد باندي ، نيبال)

البرنامج في التسعينات . وانما ، رغم موافقتنا على ضرورة التكيف ، نرى الرأي القوي أن برامج التكيف لعقد التسعينات ينبغي أن تقوم على أساس الاحتياجات الخاصة لكل بلد على حدة . والتخفيض من حدة الفقر في أقل البلدان نموا يجب أن يكون شاغلاً رئيسياً وليس تدبيراً فضلياً . ولن تكون مبالغين مما ذهبنا في تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي عن تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية ، واتاحة نظم مؤسسية وتدابير ملائمة في مجال السياسات ، من أجل دعم البرامج .

ونظراً لأن أقل البلدان نموا ليس أمامها سوى بدائل انمائية محدودة بمسيرة عامية ، ينبغي إلا تنتهج الجهات المانحة أية سياسات تحد من تدفق المساعدة إلى هذه البلدان بحجة الشواغل السكانية والبيئية . لقد كان رأينا دائماً أن أهم وظيفة للمعونة الخارجية تمثل في اتاحة الوقت اللازم لتبنيه وإدارة قوة دفع داخلية للنمو . والمعونة الخارجية لا يمكن أن تكون بديلاً لجهودنا الداخلية .

وفي هذا الإطار الجديد ، تدعو الحاجة أيضاً إلى زيادة توجيه المساعدة التقنية نحو مهمة دعم المؤسسات بغية تعزيز الأداء المؤسسي . ولن تكون مبالغين مما ذهبنا في تأكيد أهمية دور البلدان النامية في المنطقة ، في سعينا الحثيث من أجل البقاء ومن أجل تحقيق تنمية متواضعة لاقتصاداتنا . ومع ذلك ، فعلى الرغم من ادراج أهمية التعاون الإقليمي للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا على السواء ، لم يتحقق الكثير فيما يتعلق بالتعاون والنشاط في الميدان الاقتصادي . وهناك حاجة ماسة إلى مواصلة هذا النشاط لا من أجل تحسين كل بلد على حدة ، بل أيضاً من أجل تحسين المنطقة بأسرها . وتزداد أهمية ذلك في ظل وجود الأسواق الكبيرة الجديدة التي أصغر عنها مفهوم التكامل الاقتصادي المرتقب تحقيقه قريباً في أوروبا .

وعلى مستوى العالم ، تجدر الإشادة بالدور الهام الذي يضطلع به الاونكتاد في رصد تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانيناتصالح أقل البلدان نموا . وفي التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نموا . وقد عهد المؤتمر إلى الاونكتاد بدور بالغ الأهمية في رصد واستمرار تنفيذ برنامج العمل على مستوى

العالم . وبغية تحقيق الربط الضروري بين المتابعة على المستوى الوطني والمتابعة على مستوى العالم ، فإننا نوصي بشدة بأن تواصل أمانة الأونكتاد المشاركة في عملية الطاولة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي عملية المجموعة الاستشارية التابعة للبنك الدولي ، وبناء على ذلك ، فإننا نؤيد تماماً تزويد برنامج الأونكتاد الخاص لأقل البلدان نمواً بالإمكانيات والموارد الكافية لتمكينه من تنفيذ ولايته المتعلقة بهذا البرنامج بفعالية وفي التوقيت المناسب . وإننا نتطلع إلى تلقي اقتراح محدد من الأمين العام في هذا الصدد .

وختاماً ، إن وفدي على شقة من أنه بتوافر الإدارة الاقتصادية الحكيمية على المستوى الوطني ، بالإضافة إلى الدعم الخارجي القوي ، سيتمكننا تحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل للتنمية لصالح أقل البلدان نمواً . وإننا جميعاً مقتنيون بعدم وجود أي أسباب تدعو إلىبقاء مجموعة من البلدان متخلفة والتي تمنيفها في عداد أقل البلدان نمواً . فلتبذل قصارى جهودنا . وبالعمل يداً واحدة سنبلغ هدفنا .

السيد سيلوفيتتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تمد الحالـة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة السائدة في أقل البلدان نموا واحدة من أخطر المشكلات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم . ومن ثم يمكننا أن نفهم السبب في أن أعلى هيئة في منظمتنا تولي لهذه المشكلة اهتماما خاصا . وكان عليها هذا العام أن تبدي هذا الاهتمام أكثر من أي وقت مضى ، نظرا لأن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بدول البلدان نموا قد اعتمد منذ شهرين برنامج العمل الجديد الكبير للتنمية لصالح أقل البلدان نموا ، وهو وثيقة متوازنة ، لها أهمية بعيدة المدى ، إذا جاز لي القول .

وقد قمنا في باريس باستعراض مستفيض وشامل لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينيات لصالح أقل البلدان نموا . وكانت الصورة التي بت كثيبة : فالحالة في معظم تلك البلدان أصبحت في نهاية العقد أسوأ منها عند بدايته . وبينما أحرزت مستويات المعيشة في العالم المتقدم النمو تقدما كبيرا ، تدهور دخل الفرد في أقل البلدان نموا كمجموعة . واسمحوا لي أن أذكر بأن التقديرات الحديثة للدخل السنوي للفرد في تلك البلدان تبلغ حوالي ٣٠٠ دولار أي جزء من سبعين من دخل الفرد في بلدان اقتصادات السوق المتقدمة النمو .

وت vind التقديرات أيضاً بأن الهوة التي تفصل بين أقل البلدان نموا وبين العالم المتقدم النمو آخذة في الاتساع . وأنا مقتبس بأننا جميعاً مدركون أن هذه الحالة لا يمكن احتمالها ولا يمكن لهذه الاتجاهات أن تستمر طويلاً . فهيه ، كما قال وزير خارجيتنا في باريس ، لا يمكن أن تستمر ليس فقط لأن الظروف المأساوية التي يعيش فيها عشر مكان العالم تشكل قضية إلخالية بالنسبة للأعشار التسعة المتبقية ، بل أيضاً لأن ما يمكن أن تؤدي إليه تلك الظروف من اضطرابات سياسية واجتماعية يشكل تهديداً لسلمنا واستقرارنا وأمننا جميعاً .

وترحب بلادي بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر باريس وتويد الوثيقة التي اعتمدت تأييدها تماماً . ونحن نتفهم في الوقت ذاته المشاعر المختلفة التي ساوردت بعض

المشاركين في المؤتمر تجاه النتيجة التي توصل إليها ، ولا سيما البلدان المتلقية للمعونة . ومع ذلك ، فإن هذه النتيجة فيما يرى وفدي ، هي الحل العملي المتوازن الممكن في مثل هذه الظروف . وتحقيق النتائج الأفضل أمر ممكناً دائمًا ، بيد أنه توجد أسباب أكثر للتفاؤل فيما يتعلق بتنفيذ ما جاء في برنامج العمل الذي اعتمد .

فأولاً ، إن عالم اليوم الذي تخلع من التوتر الذي انطوى عليه الحرب الباردة ، ومن القيود الأيديولوجية وما تؤدي إليه من مجابهات لديه فرصة أفضل لمصالحة جميع المشاكلة الدولية ، حتى أكثرها الحاحا ، على نحو أكثر فعالية . ومن ثم ، ينبغي أن نتناول بقوة أكبر مسائل التنمية ، ونخوض بالذكر مسألة القضاء على الفقر ، وأن توضع تلك المسائل في مكانها الصحيح من أولويات المجتمع الدولي . كما أن لدينا كل الحق ، في الوقت الذي يتمالح فيه العالم ، في أن نأمل ، مع ذلك الذي القديم الذي أصبحت كلماته ملهمة للكثير من الأجيال ، بأن العالم سيحول السيف إلى محاريث والحراب إلى متأجل وأننا سنجني بعد انتظار شمار السلام .

ثانياً ، لقد اعتمد برنامج العمل بتوافق الآراء مما يجعله مختلفاً عن برنامج العمل الجديد الكبير الذي اعتمد بتحفظات في عام ١٩٨١ . وإذا كان تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير قد أعني بحسب عدم توافق الآراء حول بنوده الأساسية ، فإن هذا العائق لا يعترض برنامج التسعينات ، كما أنه يفتح آفاقاً أوسع أمام أقل البلدان نمواً .

ثالثاً ، أن لدينا كل الحق في أن نؤمن بأن كل البلدان قد أدركت أنها مسؤولة عن الاضطلاع بمهمتها التنموية الذاتية ورفاه معيشتها وهي على استعداد للقيام بذلك . ويقدم الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرمة للتعاون الاقتصادي الدولي ، التي عقدت في أيار/مايو الماضي ، وبرنامج عمل باريسي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع الدليل الكافى على هذا التفهم وهذا الإصرار . وترى بلادي أن هذا المبدأ يقتضي إزالة القيود المؤسسية والتنظيمية والسياسية التي تعرقل طريق النمو الاقتصادي ، كما يقتضي التعبئة الكاملة للموارد البشرية والمادية المتاحة وإعادة هيكلة اقتصاداتنا .

وهذه النقطة الأخيرة جديرة بأن يقال فيها المزيد . وكما هو الحال دائمًا ، فالأشياء تكون أسهل في القول منها في الفعل في الحياة الواقعية . إن املاح النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم أو التأقلم مع نظام جديد مهمة ضخمة بالنسبة لكل مجتمع ، وهي أشد ضخامة بالنسبة لأقل البلدان نموا . وفضلاً عن ذلك ، فإن تلك البلدان بما تتعانبه من بني أساسية اقتصادية متغيرة ، ونقد في الموارد التكنولوجية والبشرية ، وزيادة اعتمادها على السلع المستوردة ، الخ . تقديرها أغلال ثقيلة في جهودها لدمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي . إن بعضها عاجز حتى عن الحد الأدنى الضوري الذي يدفعه على بداية الطريق لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار والدخول في المنافسة الدولية على قدم المساواة .

وهذه المعوقات التي تتعرض طريق أقل البلدان نمواً يتبين أن تؤخذ تماماً في الحسبان ونحن نخطو في أول سنوات تنفيذ برنامج العمل . وينبغي أن تكون المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقديم المساعدة إلى البلدان المحتاجة ، والتي نرى أن لها ما يبررها في معظم الحالات ، معتدلة وأن تفسر بمرونة في حالة أقل البلدان نمواً .

وختاماً ، فإنني أؤكد من جديد استعداد حكومتي لمساعدة أقل البلدان نمواً بكل السبل الممكنة . ويوجوسلافيا ، وهي ذاتها بلد نام ، موارده متواضعة ، ستواصل ، مع ذلك ، بل بشكل أكبر ، تقديم المساعدات لمن يحتاج إلى تلك الموارد في إطار أفضل تقاليد التضامن بين البلدان النامية . ونحن نؤمن أيضاً بأن تكثيف التعاون بين البلدان النامية يتيح إمكانية وفيرة للتبادل الاقتصادي الذي يفيد أقل البلدان نمواً .

واسمحوا لي في الختام أن أعرب عنأمل وفدى في أن تستثمر أفضل جهودنا على نحو متواصل في تنفيذ برنامج العمل للخمسيناتصالح أقل البلدان نمواً بما يفيد تلك البلدان ، وكذلك لصالح المجتمع الدولي بأسره .

السيد جين يونغجيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يصادف هذا

العام العام الختامي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . وقد حقق مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في أيلول/سبتمبر الماضي ، نتائج ايجابية . وقد استعرض المؤتمر تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير واعتمد برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا واعلان باريس . ويعد اعتماد برنامج العمل ذا أهمية بالغة لإنعاش اقتصادات أقل البلدان نموا* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مفروماتيس (قبرص) .

لقد شهدت الثمانينيات واحدا من أكثر أنماط التنمية الاقتصادية العالمية اختلافا . فمن ناحية ، تقدم العلم والتكنولوجيا خطوات كبيرة ، واحتفلت الاقتصادات المتقدمة النمو بثمنها المستمر قديم العهد . ولكن من ناحية أخرى ، عانت البلدان النامية من انتكاسات خطيرة في عملياتها الانمائية . وقد ترتب على هذا فجوة شراء دائمة الاتساع بين الشمال والجنوب ، وأصبحت أقل البلدان نموا تواجه مهمة اقتصادية واجتماعية تزداد سوءا دوما . وكان العقد الماضي بالنسبة لتلك البلدان عقد ترد .

إن برنامج العمل الجديد الشامل الذي صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا في عام ١٩٨١ ، كان يرمي إلى مساعدة تلك البلدان على تنمية اقتصاداتها وتوفير حدود معيشية دنيا وفرص عمل لشعوبها . ورغم جهود أقل البلدان نموا لتنمية اقتصاداتها الوطنية خلال السنوات العشر الماضية ، فإن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، بخلاف تحسن ، ازدادت سوءا . ويرجع هذا بشكل خاص إلى قاعدتها الاقتصادية البالغة الضعف وإلى تكرار الكوارث الطبيعية ، وإنها تواجه ، بشكل خاص ، مناخا اقتصاديا دوليا سلبيا ، مع أسعار السلع الأساسية المنخفضة ، وشروط التجارة المتدهورة ، وأعباء المديونية الزائدة ، والحمائية المتضاعفة والمساعدة الانمائية الرسمية المتباينة . إلا أن هناك سببا آخر هو الفشل في تنفيذ برنامج العمل الجديد الشامل تنفيذا جديا . إن الأهداف الموضوعة في البرنامج لم تتحقق بعد . والأسوأ من ذلك ، أن عدد أقل البلدان نموا تزايد في العقد الماضي ، من ٢١ إلى ٤١ بلدا ، أي انضمم بلد نام واحد سنويا إلى أقل البلدان نموا وهذا من سوء حظ المجتمع الدولي .

إن التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا يجب أن تحدث عن طريق جهودها . إلا أنه لما كان الاقتصاد العالمي متكافلا ، فإن نجاح أو فشل الجهود الانمائية لأقل البلدان نموا يعتمد إلى حد كبير في الوقت الحاضر على المناخ الاقتصادي الخارجي ودعم المجتمع الدولي . ولهذا السبب ، فإن مسألة إخراج تلك البلدان من دائرة الفقر والتخلُّف في التسعينيات لا تزال مسألة ملحة أمام المجتمع العالمي .

(السيد جين يونغجيان ، الصين)

إن إصدار برنامج العمل الخارج لأقل البلدان نموا للتسعينيات وإعلان باريس ،
لهو تعبير عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي وعن اعترافه بالتدابير التي يجب أن
يتخذها لمساعدة أقل البلدان نموا على تنمية اقتصاداتها . إن برنامج العمل الجديد
الشامل لم ينفذ بطريقة مرضية ، ونأمل أن يقوم المجتمع الدولي بتحليل تلك التجربة
 واستخلاص الدروس الضرورية ، وتنفيذ برنامج العمل للتسعينيات بالطريقة الملائمة
للمشاركة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لأقل البلدان نموا .

إننا نؤيد تأييدا تاما أحكام برنامج العمل التي تقضي بأن يقوم الأمين العام
لل الأمم المتحدة - بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي
الدولي ، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) والأمناء
التنفيذيين للجان الأمم المتحدة الإقليمية والوكالات الرئيسية لمجموعات المساعدة -
بالعمل ، على مستوى الأمانة العامة ، على ضمان التعبئة والتنسيق الشاملين لجميع
الأجهزة والمنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بفرض تنفيذ ومتابعة
برنامج العمل ، كما يتبين أن توفر لبرنامج الأونكتاد خارجيا مواتا لأقل البلدان نموا
القدرة والموارد الكافية لتمكينه من الاضطلاع بولايته بشأن هذا البرنامج على أساس
زمبي .

وكما ورد في إعلان باريس ،

"فيائنا نعتقد أن التدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

لبعض أقل البلدان نموا خلال الثمانينيات ليس أمرا لا يمكن عكس اتجاهه".

(A/CONF.147/Misc.9 ، ص ١)

وإذا ما أمكن لأقل البلدان نموا والمجتمع الدولي والبلدان المتقدمة التموي
بشكل خاص أن تبذل جهودا متضadera وتعزز تعاونها بغية تهيئة الظروف الداخلية
الملائمة في أقل البلدان نموا وتوفير مناخ اقتصادي خارجي موات ، فإن الحالة المعاقة
التي تمر بها أقل البلدان نموا ستتحسن .

إن الصين بلد نام ذو عدد كبير من السكان ، وهنها هي بلدان نامية أخرى ،
تواجه مهمة صعبة لتنمية اقتصادها ورفع مستويات معيشة شعبها . ومع أن الصين بلد

(السيد جين يونجيجيان ، الصين)

منخفض الدخل ذو قدرة اقتصادية محدودة ، فإنها لا تزال تقوم بكل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها الدولية بتقديم مساعدة اقتصادية وفنية إلى بلدان العالم الثالث ، ولا مهما أقل البلدان نموا . ومع أن نطاق مساعدتنا صغير ، فهي تعبر عن رغبة الحكومة الصينية والشعب الصيني في التعاون المخلص والتنمية المشتركة مع أقل البلدان نموا . وفي المستقبل ، ويستطيع وتحسين قوتنا الوطنية في المجالات الاقتصادية وغيرها ، سنحاول بذل قصارى جهدنا لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع أقل البلدان نموا ومساعدتها على الخروج من دائرة الفقر .

السيد غيري ميدن (أثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وقد بلادي يؤيد تأييدا تاما البيانات اللذين أدى بهما ممثل بوليفيا الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وممثل بنغلاديش ، منسق مجموعة أقل البلدان نموا .

إن إصدار برنامج للعمل لدعم أقل البلدان نموا خلال التسعينيات أصبح ضرورة ملحة . وهذه الضرورة لا تتبع من الحاجة إلى الاستمرارية وإنما من عدم تحقيق الأهداف الموضوعة في برنامج العقد الماضي . فعندما صدر برنامج العمل الجديد الشامل للثمانينيات في عام ١٩٨١ ، فإن تعهدا دوليا رشيدا مماثلا لمساعدة أقل البلدان نموا كان يكمن أيضا وراء إصداره .

إن إصدار برنامج العمل الجديد الشامل ، كما ذكر جميعا ، كان يراد به تعزيز التغيرات الهيكلية الضرورية لتمكين أقل البلدان نموا من التغلب على معوباتها الاقتصادية الشديدة ، وتوفير مستويات معيشة كافية تماما ومقبولة دوليا للقراء ، وتحديد ودعم فرص استثمار كبيرة في تلك البلدان ، والمساعدة على تخفيف الآثار العكسية المترتبة على الكوارث .

فيما يتعلق بتمويل التنمية ، تعهد المجتمع الدولي رسميا بتحقيق هذه الـ ١٥٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في شكل مساعدة ائمائية رسمية ، لتمويل الموارد اللازمة لأقل البلدان نموا ، وبينما نعترف بأن عددا صغيرا من المانحين أوفى بهذا الالتزام ، بل تجاوز المعونة المستهدفة في بعض الحالات ، فإن المعونة التي قدمتها معظم البلدان لم تف بالمتطلبات .

ولذلك ، وبشكل عام ، لم يكن لمنتجات برنامج العمل الجديد الشامل للعقد ٩ شر
ملموس على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا . بل على العكس من ذلك ، ورغم
الجهود العديدة التي بذلتها أقل البلدان نموا ، فإن الأمر لم يتوقف عند زيادة عدد
أقل البلدان نموا خلال السنوات العشر هذه ولا سيما في إفريقيا ، وإنما ازدادت
البلدان المدرجة على تلك القائمة بالفعل فقرا وضعفا أكثر مما كانت عليه منذ عقد
مضى . وقد أكد هذا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي أوضح أن
حصة صادرات أقل البلدان نموا في التجارة العالمية انخفضت من ١,٤ في المائة في
أواسط السبعينيات إلى ٣,٠ في المائة في عام ١٩٨٨ . وبالمثل ، وكمؤشر على تهميش أقل
البلدان نموا ، انخفض نصيب تلك البلدان من الواردات من ١٦ في المائة إلى ٠,٦ في
المائة في نفس الفترة .

هذه الأرقام قد توضح صورة جزئية للعملة ، إلا أن جوهرها هو أن أكثر من
٤٢ مليونا من البشر في ٤١ بلدا يطالبون اليوم مرة أخرى وبشفافية جديدة في
معيشتهم اليومية . وقد علقو آمالهم على التحقيق الناجح لأهداف برنامج العمل
للستينيات .

إن معظم أقل البلدان نموا تجد ظروفها الاقتصادية والاجتماعية آخذة في
التدهور . واعترافا بهذه الحقيقة ، فإن الهدف الرئيسي الموضوع في برنامج العمل
للستينيات هو الحاجة إلى وقف التدهور في هذه البلدان قبل أن يزداد ، وذلك بإعادة
تنشيط وتسريع نموها وتنميتها الاقتصادي ، وبوضعها على طريق النمو والتنمية
المستمرين .

إن هذا الهدف محل ترحيب فعلا ، لكن التحدي يجب أن يواجه بشكل تام من جانب
أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي الذي تعد مساعدته ودعمه أهم المكونات الحيوية
لنجاح هذا العمل التعاوني .

إننا نسلم بأن المسؤولية الأولى عن تنمية كل بلد من أقل البلدان نموا تقع على عاتق البلدان المعنية ذاتها ، ومع ذلك ، وعلى ضوء تطور النظام الاقتصادي الدولي نحو التكافل المترافق ، فإن مسؤولية البلدان المتقدمة النمو لا تقل عن ذلك أهمية من حيث توفير البيئة الدولية المؤاتية التي يمكن في ظلها للجهود الوطنية التي تبذلها أقل البلدان نموا أن تؤتي ثمارها . وأعني بذلك ، على وجه الخصوص ، الحاجة إلى أن يعمل شركاؤنا في التنمية على تحسين المعونة نوعاً وكماً ، والوفاء بتصиيبهم من المسؤولية في مجالات هامة مثل زيادة تدفق الموارد التي تشكل فيها المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي للدعم الخارجي لأقل البلدان نموا ، وتخفيض عبء الديون الخارجية وخدمة الديون ، وإنشاء نظام تجاري دولي مستقر ومنصف ومؤات لأقل البلدان نموا ، والمساعدة على تنويع منتجات السلع الأساسية ، وتعزيز نظم التمويل التمويسي عن آلية خسائر مفاجئة وغير متوقعة في حساباتها .

وعلى ضوء تجربتنا مع المشاكل الأيكولوجية التي يواجهها بلدي ، لا نستطيع أن نؤكد بما فيه الكفاية على أن الاملاك البيئية وإدارة البيئة هما مجال آخر يمكن أن يسهم فيه المانحون بالكثير لمساعدة أقل البلدان نموا على التصدي للكوارث والانحراف في تنمية سليمة بيئياً وقابلة للاستمرار .

وأثيوبيا ، وهي من بين أقل البلدان نموا ، عازمة على السهر على التنفيذ الناجح لبرنامج العمل للخمسينات . وقد شرعت ، من جانبها ، في تنفيذ عدد من تدابير الاصلاح الاقتصادي ، من بينها تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره عنصراً لا غنى عنه في الاقتصاد المختلط للبلد . وفي ظل السياسة الجديدة ، يجرى تشجيع كل إشكال الأعمال - من مشروعات حكومية وخاصة ، وتزويدها بالفرص لكي تعمل على أساس المنافسة والربحية . وقد وضع أيضاً قانون جديد للاستثمار يستهدف إزالة القيود القائمة في مجالات التشغيل للمؤسسات المحلية والخارجية ، على حد سواء . والواقع أن هذه التدابير ، بالنسبة لأثيوبيا ، تمثل تحولاً جوهرياً في السياسة يستهدف أساساً حفز

النمو الاقتصادي وزيادة القدرة الانتاجية الوطنية . وإضافة الى ذلك ، وكما يعزو الجميع ، اضطاعت الحكومة الاثيوبية بعدة مبادرات لحسم المصراعات الداخلية بالوسائل السلمية ، بغاية توجيه مواردها الشحيحة نحو التنمية .

وعلى الرغم من هذه التدابير الايجابية والبناءة ، لم تكن البيئة الدولية مشجعة . فسرعان ما سمعنا التقديرية الرئيسية وهي البن ، مازال يعاني من أكثر من عام ونصف العام من تدنٍ خطير ، مما يحرم البلد وسكانه من المزارعين من حصيلة ضخمة . وعلاوة على ذلك ، حتى قبل أن نفيق من هذه الخسائر الجسيمة ، نواجه الان بزيادة حادة في أسعار النفط من جراء أزمة الخليج . وعلى غرار بلدان أخرى تواجه نفس الوضع بسبب هذه الظروف السلبية ، يساورنا القلق أيضاً من أن التنمية عموماً ، ومعدل سير الاصلاح الاقتصادي وتدابير إعادة الهيكلة بشكل خاص ، يتعرضان لضغوط كبيرة . وفي هذا الصدد ، يضم وفد بلادي صوته الى أصوات الوفود العديدة الأخرى التي أكدت في هذه الدورة للجمعية العامة على الحاجة الى التضامن الدولي والعمل المتضافر في هذين المجالين ، دعماً لأقل البلدان نمواً .

وإننا نعتقد أن الوقت قد حان للانتقال من مرحلة الخطاب البلاغية الى مرحلة العمل . وهذا العقد الأخير من القرن يجب أن يشهد ترجمة الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي لصالح أقل البلدان نمواً الى أعمال ملموسة وهادفة حتى تنحس حدة الفقر . وقد بات من الضروري تضييق الهوة الأخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء . وكما جاء في إعلان باريس ، فإن رفض قبول تهميش أقل البلدان نمواً ، حتمية إلخاقية يتعين على المجتمع الدولي أن يجدد الالتزام بها . إن مبدأ تقاسم المسؤولية المكررة في برنامج العمل يتطلب الان أن توضع احتياجات التحول ، ومسألة النمو الاقتصادي والتنمية في أقل البلدان نمواً ، في مقدمة التحديات الكبرى التي يجب أن يتمسّى لها المجتمع الدولي . ففي تلك البلدان التي تدور في حلقة مفرغة من الفقر والركود ، تتطلب المشاكل الحادة والاحتياجات الضخمة ما هو أكثر من عبارات التعاطف ، إذ يتعين النظر اليها على نوء ما يترتب عليها من آثار على المدى البعيد .

وبعبارة أخرى ، فإن ما اتفق عليه في باريس يجب أن يصبح مسؤولية لا مفر منها ، وذلك تماشيا مع الأهداف التنبيلة التي يرمي إلى تحقيقها برنامج العمل .

وفضلا عن ذلك ، فإن نهج المسؤولية المشتركة والمشاركة المعازنة يتطلب الاعتراف التام بالظروف المحددة والمشاكل الخاصة لكل بلد على حدة من أقل البلدان نموا . وتدابير الإصلاح المنصوص عليها كشرط للحصول على المساعدة يجب أن تعكس الواقع في كل بلد من هذه الفئة من البلدان ، وان تكون قادرة على تجاوز المكاسب قصيرة الأجل في سياسات الميزانية والسياسات المالية . ولابد أن أؤكد هنا أن هذه العملية يجب أن تتول قائمة على قدر وافر من الارادة السياسية والحوار . ويشق وفد بلادي انه ببذل جهود متضاغفة ، فإن برنامج العمل للستينيات لن يصبح ، مثل سلفه ، مجرد وثيقة منسية بحلول نهاية القرن .

السيد نياكيرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى ، تناحر الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتركيز الانتباه على محبة أقل بلدان العالم نموا . والنتائج التي خلص إليها مؤتمر الأمم المتحدة الأخير المعنى بأقل البلدان نموا والذي عقد في الصيف في باريس ، أوضحت مرة أخرى مدى الضعف الذي وصلت إليه هذه البلدان بسبب الاعتلال المستمر الذي تتعرض له البيئة الدولية ، وزيادة عددها من ٣٠ إلى ٤١ ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٠ ، هي الدليل على تفاقم محبة تلك البلدان . وكما هو متوقع ، كانت القارة الأفريقية أكثر القارات تضررا . فقد شهدت زيادة عدد أقل البلدان نموا فيها بسبعينة ، أي من ٢١ إلى ٢٨ بلدا في الفترة ما بين المؤتمرين .

ولم يوضح شيء في السنوات الأخيرة ، وبمثل هذا الشكل البارز ، مدى ضعف مركز أقل البلدان نموا ، أكثر من استجابة الدول الغربية ، للتغيرات الحاكمة في أوروبا الشرقية ولأزمة الخليج . إن الدعم الساحق للتغيرات في أوروبا الشرقية والمساعدة الطارئة التي بلفت عدة بلدين من الدولارات والتي عبّرت لبلدان منطقة الخليج المتضررة أكثر من غيرها من أزمة العراق والكويت ، يتبينان تباينا مارحا مع مدى

(السيد نياكيني ، جمهورية

تنزانيا المتحدة)

الاستجابة الدولية لمحنة البلدان النامية عموما ، ومحنة أقل البلدان نموا بمفهوم خاصة . فقد كان لأسعار الطاقة ، التي لم تكن تلك البلدان أصلا قادرة على تحملها أثر مدمر على اقتصاداتها . إلا أنه ، بخلاف الاعتراف بالقول بالأزمة الحادة التي تواجهها تلك البلدان ، لم يفعل شيء يذكر لتخفييف حيتها .

ولكن أقل البلدان نموا لا يمكنها أن تنفع في كسر حلقة الفقر المفرغة ، إذا ظل المسؤولون عن إدارة الاقتصاد العالمي يتتجاهلون الحاجة إلى إحداث تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادي الحالي . ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أنه في هذا العالم الذي يزداد ترابطها لا يمكن أن تظل القرارات التي تؤثر على أغلبية البشر حكرا على حفنة من البلدان القوية والمؤسسات متعددة الأطراف التي تسيطر عليها هذه البلدان . وفي نهاية المطاف ليس من مصلحة الأمم القوية اقتصاديا أن تواصل الإبقاء على نظام من الواقع أنه نظام مجحف . وكما حذرت شخصيات بارزة عديدة ، هناك الان خطر حقيقي من أنه اذا تختفي التوترات بين الشرق والغرب بينما تزداد مشاكل العالم الثالث الاقتصادية كثافة وعمقا ، فإن العالم قد يجد نفسه متورطا في صراع على الخط الفاصل بين الشمال والجنوب .

وقد حدد مؤتمر باريس المجالات التي يتطلب فيها القيام بإجراءات دولية متضامنة للتخفيف من محنة أقل البلدان نموا . ويترسم مجال تحرير التجارة بأهمية حاسمة . وفي هذا الصدد ، يجب أن تكون البلدان المتقدمة النمو على استعداد لاعطاء البلدان الأقل نموا والبلدان النامية الأخرى نصيبا منصفا من التجارة في الأسواق الدولية . ويجب أن تسمح البلدان المتقدمة النمو للمنتجات المصنعة في البلدان الأقل نموا والبلدان النامية الأخرى بالتنافس في أسواقها . وبالمثل ، يجب وقف هبوط أسعار السلع الأساسية القادمة من البلدان الأقل نموا والبلدان النامية الأخرى ، وضمان الوصول الكامل لمنتجاتها إلى أسواق البلدان الصناعية ، دون أية عوائق تجارية مهما كان نوعها .

ومن الضروري في هذا الصدد لا يسمح بفشل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الدورة الختامية للمفاوضات في الشهر المقبل . وفي ظل الظروف الحالية ، تقع البلدان الأقل نموا والبلدان النامية الأخرى تحت رحمة نزوات وتقلبات السوق الدولية . فهيه تجد نفسها ، بسبب عجزها عن السيطرة على أسعار منتجاتها ، مضطربة إلى قبول الأسعار التي تملّيها الأسواق الاستهلاكية في البلدان الصناعية . وبالتالي ، لن ينجح أي تأخر جديد في اختتام جولة أوروغواي إلا في مفاقمة محنة تلك البلدان .

إننا نرحب بالجهود التي بذلت حتى الان من أجل مساعدة البلدان الأقل نموا . ولكن يجب أن نؤكد على أنها ليست كافية لمعالجة هذا الكم من المشاكل التي تواجهها تلك البلدان . وفي أغلب الحالات كانت الزيادة في المساعدة ضئيلة ، وليس بالقيمة الحقيقة ، وذلك نظرا للتضخم وتقلبات أسعار الصرف التي لا يمكن التنبؤ بها . وكما أشرنا من قبل ، كان لصدمات النفط في فترات مختلفة ، بما في ذلك الصدمة الحالية الناجمة عن أزمة الخليج ، آثار مدمرة على الاقتصادات الضعيفة ، وخاصة اقتصادات أقل البلدان نموا . ولن يوفر إيجاد حل فوري لازمة الخليج فرصة للسلم الدائم في المنطقة

(السيد نياكبي ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

فحسب بل انه سيمتع وقوع كساد اقتصادي عالمي آخر يماشل الكساد الذي عرفناه خلال السبعينات والذي ادى الى انفجار أزمة المديونية العالمية في أوائل الثمانينات . فاشر هذه الازمة ملموش في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية على حد سواء ، ولكنها ملموش بشكل خاص في البلدان الاقل نموا .

شرع الكثير من البلدان الاقل نموا في عدد من برامج الانتعاش ، بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي ، سعيا منها الى إنعاش اقتصاداتها . ولن تؤتي هذه البرامج والجهود الانمائية الأخرى الشمار المتوكحة مالم يتخذ المجتمع الدولي تدابير مساندة جريئة في عدد من المجالات الحيوية . وبما أن العديد من البلدان الاقل نموا تعتمد على قلة من السلع الاساسية ، فإن ضمان استقرار أسعار منتجاتها الأساسية أمر في غاية الأهمية . ويجب وقف التدفق الصافي للموارد من أقل البلدان نموا الى البلدان الصناعية . ويجب التغلب على استمرار تردد البلدان الصناعية في توفير او تيسير نقل العلم والتكنولوجيا الضروريين الى أقل البلدان نموا بغية تمكينها من زيادة إنتاجيتها . ولئن كان رأس المال الاضافي ضروريا لتشجيع زيادة الانتاجية ، فإن اتخاذ إجراء داعم عاجل في مجال حماية البيئة يعد اعتبارا هاما ينبغي للمجتمع الدولي أن يضعه في حسابه . فالتكنولوجيا السليمة بيئيا لن تحمي البيئة من التدهور أكثر من ذلك فحسب ، بل تشكل أيضا واحدا من أهم عناصر الإنتاج في الكفاح من أجل القضاء على الفقر .

أصبح من المقبول الان القول إن برنامج العمل للبلدان الاقل نموا ، المعتمد في عام ١٩٨١ ، لم يحقق أهدافه . فباستثناء قلة من الحالات المنعزلة ، لم تتدنى الاطراف المعنية الالتزامات الواردة فيه . وبما أن تدفقات الموارد الى البلدان الاقل نموا لم تصل الى المستويات المقررة ، فإن تلك البلدان لم تتمكن من تمويل سوى القليل من البرامج . وليس من المدهش ، كما ذكرت من قبل ، أن عدد البلدان الاقل نموا ، بدلا من أن ينقص ، إزداد زيادة مستمرة - من ٣٠ في عام ١٩٨١ الى ٤١ في الوقت

(السيد نياكين ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

الراهن . كما ازدادت مشاكل تلك البلدان المتنوعة التي لا يمكن أن تحسن واقعها باتباع نهج مجزء . وبالتالي ، قامت الحاجة إلى اتباع نهج متكامل يضع الأولويات بترتيبها الصحيح لتفطية كل قطاعات الاقتصاد . وأصبح أمل البلدان الأقل نموا في تخفيف مشاكلها يعتمد اعتمادا كبيرا على الإمداد المستمر والمتسامن للموارد الإضافية الكافية .

لقد تم التوصل إلى الاتفاق بشأن برنامج العمل الجديد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نموا على أساس الإعلان الذي اعتمد بتوافق الآراء خلال الدورة الاستثنائية الشاملة عشرة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . وقد تعزز هذا الإعلان الآن بقيام اللجنة الجامعية المخصصة التابعة للجمعية العامة باعتماد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع . وبفية تيسير تحقيق الأهداف الواردة في البرنامج الجديد لصالح البلدان الأقل نموا ، من الأهمية بمكان تنفيذ الالتزامات الواردة في هاتين الوثيقتين الهامتين تنفيذا تماما .

ويأمل وقد بلادي في أن تتخذ البلدان الصناعية تدابير هامة أخرى ، بالإضافة إلى تحقيق هدفي تخصيص ١٥٪ في المائة و ٢٠٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للبلدان الأقل نموا . ومن بين تلك التدابير إلغاء جميع ديون المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نموا ، وأيضا ، وبقدر الإمكان ، الديون غير التسهالية . كما يلزم على سبيل الأولوية اتخاذ التدابير الرامية إلى تخفيف التزامات خدمة ديون البلدان الأقل نموا المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وفي هذا السياق ، ينبغي ملاحظة أن التزامات البلدان الأقل نموا المستحقة لمندوبي النقد الدولي والبنك الدولي قد أصبحت ، في شكل مجمل عبء الديون ، شاقة بدرجة أكبر ، ولم تكن آثار منشآت الدعم الميسر الجديدة لصالح البلدان المنخفضة الدخل ، ونشأة التكيف الهيكلي ، ونشأة التكيف الهيكلي المعزز كبيرة الأهمية . وقد وردت جميع هذه التدابير في برنامج العمل الجديد المعتمد في باريس . ومن الأهمية بمكان أن تدخل جميع الأطراف المعنية هذه التدابير في برامجها لتنفيذها .

يدرك وفد بلادي أن البلدان الأقل نموا نفسها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها. إن هذه البلدان تتوق إلى كسر حلقة الفقر المفرغة التي تدور فيها لكي تحقق النمو والتنمية الاقتصادي المتواصلين من أجل تحسين المستويات المعيشية لشعوبها. ومن غير الواقعى ، مع ذلك ، أن يتوقع من تلك البلدان أن تستمر في تنفيذ السياسات الإصلاحية المؤلمة التي لا تفطىءها موارد كافية . فدعم المجتمع الدولى لجهود البلدان الأقل نموا من شأنه أن يضمن استقرارها السياسي والاقتصادي وأن يساعد وبالتالي على تعزيز السلم والأمن الدوليين .

إن التحديات التي تواجهنا كبيرة ولكنها ليست منيعة . فمن الممكن ، بوجود التنسيق الملائم في إطار هذه الهيئة ، وباشتراك جميع الأطراف المعنية ، التغلب على أزمة التنمية المزمنة السائدة في البلدان الأقل نموا وتحسين حالتها الاجتماعية والاقتصادية ، بما يسمح بالقضاء على الفقر ورفع مستويات معيشة شعوب تلك البلدان* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

السيد ماكلين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرفت في ١٢ سبتمبر الماضي ببرئاسة وقد كندا إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في باريس . وقد كان هذا من دواعي الشرف لي ، وفرصة لمتابعة اهتمامي وانشافي بالعالم النامي . لقد بدأت حياتي المهنية أقيم وأعمل في نيجيريا لمدة خمس سنوات وتكون لدى شفف دائم بالقاربة الأفريقية . وبالتالي فقد كان المؤتمر في باريس فرصة لتشديد صداقتي مع القادة من أفريقيا ومن جميع أنحاء العالم ، وكان فرصة للمشاركة في الجهود الرامية إلى التعبير عن دواعي الاستعجال في معالجة الحالة في أقل البلدان نموا ، والعديد منها من البلدان الأفريقية ، كما ذكرنا بذلك للتو ممثل تنزانيا .

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لأقل البلدان نموا اجتماعا هاما . أولا ، كان فرصة للقادة والحكومات من جميع أنحاء العالم لإعادة تأكيد التزامهم بعملية التنمية واستئصال الفقر في أقل البلدان نموا . وبالرغم من الأزمة في الخليج التي بدت في بعض الأحيان وكانتها تتلقى بظلها على المؤتمر ، فإن الحكومات قد اعترفت بأن للمساعدة الإنمائية الرسمية دورا أساسيا بالنسبة لأقل البلدان نموا وبأن مقدارها يجب أن يزداد زيادة ملموسة .

ثانيا ، اتفقت الحكومات من جميع أنحاء العالم ، بتوافق الآراء ، على برنامج للعمل . وهذا البرنامج يضع الاتجاهات العريضة للسياسة العامة التي تغطي موضوعات هامة ، مثل سياسة الاقتضاء الكلي والتكييف الهيكلي ، وتشجيع المشاريع والاملحات المرتكزة على السوق ومواجهة التدهور البيئي . ووافقت الحكومات أيضا على التدابير المحددة اللازمة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والتنفيذ .

ثالثا ، بعد مناقشات كثيرة ، تم التوصل إلى توافق في الآراء حول التدابير الواجب اتخاذها من قبل البلدان المنكوبة بالمديونية من بين أقل البلدان نموا ، ولصالح تلك البلدان ، لمواجهة هذا العبء الفادح وللاسهام وبالتالي في استعادة صحتها الاقتصادية . وقدمت اقتراحات بشأن تدابير محددة . ويجري مناقشة هذه التدابير في

الهيئات ذات الصلة ، بما في ذلك نادي باريس . وعلى سبيل المثال ، عملت كندا ، وستوامل العمل ، مع الحكومات الأخرى للتوصل إلى اتفاق حول تدابير إضافية لتخفيض عبء المديونية عن كاهل البلدان المستوفية للشروط المحددة في تورنتو .

واخيرا ، وربما كانت هذه أهم النتائج على الاطلاق ، أكد المشاركون في المؤتمر على أهمية المؤسسات والحرفيات الديمقراطية في عملية التنمية . وفي الوثيقة بأكملها ، تم الاعتراف بأنه لن يتسع للأفراد وللمجتمعات اغتنام الفرص وتطویر الامکanies إلا بقيام المؤسسات الديمقراطية وتتوفر الحرفيات والإدارة الحكومية الفعالة والمسئولة وجود القضاء العادل .

وتحضيراً للمؤتمر الامم المتحدة الثاني لأقل البلدان نموا ، أعد برنامج الامم المتحدة الانمائي كتيباً بعنوان "التنمية البشرية في أقل البلدان نموا" . ويتضمن هذا الكتيب احصائيات صارخة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا . وهو يظهر حجم المهمة التي تنتظرنا . ويوضح الكثير من الاحصائيات ما الذي يجب القيام به .

إن الارقام المتعلمة بالمتوسط الفردي للناتج القومي الاجمالي أرقام مخزنة ومفجعة . في عام ١٩٨٧ ، على سبيل المثال ، كان المتوسط الفردي للناتج القومي الاجمالي في أقل البلدان نموا يقل عن ٣ في المائة من مشيله في البلدان الصناعية . إذ كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في أقل البلدان نموا عام ١٩٨٧ حوالي ٣٠٠ دولار ، في حين أنه وصل في البلدان الصناعية إلى ١٠ ٧٦٠ دولارا . ومهما قلنا عن التنمية إنها مفهوم يتجاوز حدود الاقتصاديات ، تبقى حقيقة لا مراء فيها هي أن استعمال الغقر في أقل البلدان نموا لن يتحقق ما لم تحقق هذه البلدان نموا اقتصادياً هاماً ومستمراً . فبدون النمو ، مثلاً ، لن يتاح للحكومات ما يكفي من الایرادات لتوفير الحقوق الأساسية في الأمن الغذائي وفي الصحة والتعليم .

والاحصائية الثانية التي أود أن أناقشها بایجاز تربط بين محو الأمية بين الإناث والنمو السكاني . وشأن جدول باهر أعده برنامج الامم المتحدة الانمائي يوضح أن هناك صلة واضحة بين هذين العاملين ، خاصة عندما تتتجاوز نسبة الالهام بالقراءة

والكتابة ٥٠ في المائة . فعلى سبيل المثال ، عندما تصل نسب المام الاناث بالقراءة والكتابة إلى ٨٠ في المائة ، ينخفض النمو السكاني إلى حوالي ٢ في المائة ، بينما في البلدان التي لا تتجاوز نسبة هذا الالمام بين الاناث فيها ٣٠ في المائة تصل نسبة نمو السكان إلى ٣ في المائة . ولا يمكننا أن نتجاهل أن للنساء احتياجات ومشاكل خاصة تتطلب انتباها عاجلا ، وأن الجهد المكرمة لهذه المشاكل ستكون لها نتائج مفيدة هامة بالنسبة لآخرين مثل أطفالهن وأسرهن .

إن تطوير الموارد البشرية ينبغي أن يكون عملية محورية في عملية التنمية ، كما ذكر الممثل الدائم لبنغلاديش هنا قبل لحظات ،

"... إن الرجال والنساء هم الموارد الأساسية للتنمية والمستفيدون

الأساسيون من هذه التنمية" . (أعلاه ، ص ٣١)

فالمرأة ، على سبيل المثال ، تضطلع بدور حيوي في القطاع الزراعي البالغ الأهمية . وبالإمس ، تحدثت السيدة غلوريا نيكوبي ، وزيرة خارجية غانا السابقة ، في الأمم المتحدة في الندوة الخامسة لدعوة الأمم الغذائية الإفريقي التي تسلط الضوء على المبادرات النسائية . فحثت على الاعتراف بعمل المرأة غير المرئي ، وعلى أن تصبح المرأة شريكة كاملة في عمليات تحفيظ البرامج . وأكدت على الحاجة الملحة لتقديم قروض صافية للمرأة الريفية ، وهي أكبر المستجيبين الغذائيين .

إن كتيب البرنامج الإنمائي حول التنمية البشرية في أقل البلدان نموا الذي أثرت إليه من قبل يطرح خيارات السياسة التي تواجه تلك البلدان . وبالرغم من تشابه أقل البلدان نموا في العديد من المجالات ، فإن الاختلافات القائمة بينها كبيرة للغاية . وكمثال على ذلك ، تنفق ملاوي وبوتسوانا أكثر من ضعف ما تنفقه على الصحة في المتوسط أقل البلدان نموا ، كنسبة من ناتجها القومي الإجمالي . بينما تتميز الصومال وموريتانيا واليمن بانفاقها الكبير نسبيا على التعليم .

وختاما ، اسمحوا لي أن أذكر ، كتعليق محزن ، أن النفقات العسكرية أشلاء الأعوام الـ ٣٠ الماضية ، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ، قد تضاعفت لدى جميع أقل

البلدان نموا . وفيما بين البلدان النامية ، كل ، ازدادت أيضاً نسبة النفقات العسكرية إلى الناتج القومي الجمالي . ولكن الزيادة في هذه المجموعة الأكبر كانت بنسبة ٢٥ في المائة بدلًا من نسبة الـ ١٠٠ في المائة التي زادت بها في أقل البلدان نموا . ومن جهة أخرى ، انخفضت النفقات العسكرية في البلدان الصناعية كنسبة مئوية من الناتج القومي الجمالي . ووسط الاحتياجات البشرية المأساوية ، من الواقع أنه لا مبرر للنمو السريع في النفقات العسكرية لأقل البلدان نموا . فتحقيق الأمن يجب أن يتم بوسائل غير عسكرية ، حتى يمكن الإفراج عن الموارد الشحيحة وتوجيهها إلى البرامج المخصصة لخدمة الناس .

لقد سلطت الأضواء على هذه الإحصائيات ، لأنها تعبّر عن أحد الدروس الأساسية التي استقيتها من مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لأقل البلدان نموا وتوّكّد على هذا الدرس ، ألا وهو أنه مهما كان حجم الموارد المتوفّرة حتى إن كانت قليلة تظل أمامنا خيارات . وهذه الاختيارات تؤثّر على حياة شعوبنا ، نحو الأفضل أو نحو الأسوأ . وخيارات السياسة هذه هي اللبنة الأساسية لبناء مستقبل أفضل . وهي الخيارات التي يمكن أن يقوم عليها التحرر من الفقر والمرض . ومن المؤكّد أنه يتعيّن علينا جميعاً أن نختار بحكمة . ويجب أن نستخدم الموارد المتوفّرة استخداماً فعالاً .

(السيد ماكلين ، كندا)

وستواصل كندا ايلاء أولوية قصوى في برامجها المساعدة الانمائية لاحتياجات الشعوب الفقير ، وخاصة في أقل البلدان نموا . وسنستمر في تخصيص ١٥٪ في المائة من الناتج القومي الاجمالى لتلك البلدان دعما لجهودها الفعالة . وستقدم المساعدة إلى البلدان التي تتطلع باملاحت اقتصادية ضرورية . ونساعد في بناء المدارس والعيادات الطبية والطرق . ونساعد عندما تهدد الكوارث الطبيعية او غيرها بقاء شعوبكم . وسنعمل مع حكوماتكم والمجتمع الدولي والأفراد المعنيين لتنفيذ برنامج العمل في العقد القادم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥